تقدُّم

مجلة تصدر في السبت الأول من كل شهر

رئيس التحرير:
أسامة العبدالرحيم

العدد ٣١ - السنة الثالثة - أكتوبر ٢٠٢٦

INFO@TAQADOOM.COM

TAQADOOM

TAQADOOM.COM



الحرية حق.. والكلمة موقف

تقدُّم

وعي الشعوب الحرة

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدُّم

دولة الكويت

رقم الترخيص: ٥١٨ - ٢٠٢٢

رئيس التحرير
أسامة العبدالرحيم

مستشار التحرير
أحمد الديين

نائب رئيس التحرير
حمد العيسى

سكرتير التحرير
ربيع ديركي

مصمم الغلاف
جيفارا عبد القادر

دليلك إلى « تقدُّم »

كُتَّاب المقالات

«العدد تفاعلي»

تستطيع الوصول إلى المادة عن طريق
الضغط عليها بالفهرس

سيزيف الفلسطيني:
عقيدة البقاء وشرف المحاولة



بقلم: مروان عبد العال

سياسي وروائي فلسطيني

ص ٦

قراءة في ظروف تفجر الطوفان



بقلم: رضي الموسوي

كاتب من البحرين

ص ٨

من أجل إسقاط "اتفاق الإطار" واعتماد خطة مواجهة وطنية شاملة للاحتلال الصهيوني في لبنان



بقلم: محمد المولى

نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني

ص ١٠

"الثقافة الانهزامية" بوصفها ذراعاً للهيمنة الإمبريالية



بقلم: مشعان البراق

عضو المكتب السياسي للحركة التقدمية الكويتية

ص ١٢

"التكويت".. من الوظيفة إلى المعرفة والإنتاج والتنمية



بقلم: علي العوضي

رئيس تحرير جريدة الديمقراطي الإلكترونية

ص ٢٢

- المقالات المنشورة تُعبر عن آراء كُتَّابها فقط، ولا تُعبر بالضَّرورة عن رأي مجلّة تقدُّم.
- ترتيب المواد يخضع لضرورات الإخراج الصحافي.

المرأة



الكشف المبكر عن سرطان الثدي في الكويت.. هل تتساوى النساء في فرص الوقاية؟

«كندة» : الكتلة النسائية الديمقراطية الكويتية

ص ٢٠

شؤون اقتصادية



النظام الرأسمالي وأزماته الكساد الكبير والخروج بالسياسة الكينزية

بقلم: د. محمد حسن خليل

عضو مؤسس وقيادي في الحزب الاشتراكي المصري والحركة المدنية الديمقراطية

ص ١٨

رأي

« تقدُّم »
حرية الكلمة ليست ترفاً

ص ٤

شؤون دولية





مقارنة بين نتائج قمتي بكين وواشنطن

بقلم: د. سامي أبو عاصي

باحث وأستاذ في جامعة الدراسات الدولية ببكين

ص ١٦

فنزويلا: الانتقال الهادئ إلى الحضن الإمبريالي

بقلم: إسحاق أبو الوليد

كاتب ومحلل سياسي فلسطيني

ص ١٤

قضايا وآراء



صناعة السعادة الصحية بين الشك واليقين

بقلم: عبد الله جناحي

كاتب وباحث اقتصادي واجتماعي وناشط سياسي من البحرين

ص ٢٤



اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين وتكديس الأسلحة البيولوجية وتدميرها

بقلم: د. نضال الشرتوني

دكتور في هندسة الطاقة، أستاذ جامعي من لبنان

ص ٢٨



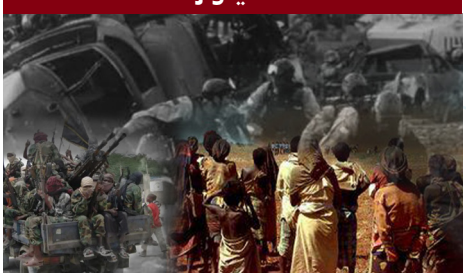
حين أصبح المستحيل ممكنًا: نساء قرغيزستان والتحول السوفييتي

بقلم: د هشام روحانا

طبيب وكاتب ومترجم فلسطيني

ص ٣٢

قضايا وآراء



تاريخ التدخلات الأميركية في الصومال

بقلم: فارح درر

كاتب صومالي

ص ٣٠

وجوه وأحداث



غيفارا الرمز الثوري الأممي الذي لا يغيب

بقلم: موريس نهرا

كاتب وباحث، رئيس جمعية الصداقة اللبنانية – الكوبية

ص ٣٤



خليفة تركي الرشيد: "صرخة بين الماضي والحاضر"

فريق «تقدُّم»

ص ٣٦

حرية الكلمة ليست ترفاً



حرية الرأي...حرية التعبير... حرية النقد والاعتراض... حرية النشر... حرية الحصول على المعلومات... حرية الصحافة... حرية الإعلام... حرية البحث العلمي، هي مفردات يمكن عنونتها إجمالاً بحرية الكلمة، وهذه الحرية لا يجب التعامل معها وكأنها ترف فكري زائد عن الحاجة بحيث يمكن الاستغناء عنها، وإنما هي متطلبات واحتياجات أساسية لأي مواطن وإنسان حر يعيش في أي مجتمع إنساني معاصر.

إنّ حرية الكلمة لا تنحصر في مجموعات مهنية محددة من الإعلاميين أو الصحافيين أو كتّاب الرأي أو المشتغلين في الكتابة والناشطين في ميدان السياسة أو الأكاديميين من ذوي الصلة المهنية المباشرة بالكتابة والبحث والنشر، ذلك أنها تتجاوز أولئك وتعني عموم المجتمع بأسره... تعني القراء وتعني المستمعين والمشاهدين والمتابعين... تعني الرأي العام، إذ لا يمكن بحال من الأحوال أن يتشكّل رأي عام حيّ ومستنير ومتفاعل في أي مجتمع ما لم تتوافر حرية الكلمة بأشكالها المختلفة: المعلومة والخبر والرأي والتعليق والنقد والبحث عبر الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي والتلفزيون والإذاعة والكتاب والندوة والمحاضرة والحلقات النقاشية والمجموعات البحثية والدراسية وغيرها من قنوات الإعلام والمعرفة والاتصالات.

وهنا لا يكفي أن تنص الدساتير على إعلان كفالتها لهذه الحرية، بل لا بد من أن تتوافق القوانين واللوائح والممارسات التنفيذية ذات الصلة معها نصاً وروحاً، فلا تكبّلها بالقيود، ولا تنتقص منها بذريعة تنظيمها، ولا تصادرها بحجة منع إساءة استخدامها.

نقول هذا بعد اطلاعنا على مشروع مرسوم قانون تنظيم الإعلام، الذي يفترض بعد إقراره أن يحلّ مكان القوانين الثلاثة المعمول بها الآن، وهي: المطبوعات والنشر، والإعلام المرئي والمسموع،

والإعلام الالكتروني، ليتم وضعه موضع التطبيق بعد سنة ونصف السنة من تاريخ صدوره.

وللأسف، فإن المشروع الجديد لا ينطلق من هذه القوانين الثلاثة على علاتها، وإنما يستحدث قيوداً جديدة على الحريات الإعلامية، فهو على سبيل المثال يشترط للترخيص بإصدار الصحيفة أو المجلة أن يتم تأسيس شركة، بحيث لا يمنح الترخيص للأفراد كما كانت الحال ولا تزال... وهناك بالطبع حدّ أدنى لرأسمال هذه الشركة بالإضافة إلى ايداع كفالة مالية، وهذا ما يؤدي إلى حصر ملكية الصحف والمجلات بأصحاب الثروة وحدهم من القادرين على تأسيس الشركات وحرمان أفراد الطبقات الاجتماعية الأخرى، بمن فيهم أفراد الطبقة الوسطى من هذا الحق الذي يفترض أنه حق مكفول للأفراد.

ومن جهة أخرى يستحدث المشروع الجديد آلية الرقابة المسبقة على الكتب المطبوعة في الكويت، وليس فقط الكتب المنشورة في الخارج... ولنا أن نسترجع في أذهاننا حكايات الرقابة، وما أدراك ما الرقابة!

ومن جهة ثالثة يضيف المشروع الجديد قائمة جديدة من المسائل المحظور نشرها أو بثها أو تداولها على القائمة الحالية، التي تتضمّن العديد من القيود الثقيلة على حرية النشر، ومن بينها على سبيل المثال استحداث حظر نشر مضمون أو محتوى للمؤلفات أو المطبوعات أو المصنفات أو أجزاء منها، التي سبق أن تقرر عدم إجازتها للنشر أو التداول، وهذا القيد المستحدث سيسري بالضرورة على استشهادات الباحثين والكتّاب، بمن فيهم الأكاديميون، بمقتطفات ونصوص من مؤلفات أو مطبوعات سبق منعها.

ومن جهة رابعة ينص المشروع على أن تشمل المسائل المحظورة أي معايير أخرى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون، التي ستصدر بعد ستة أشهر على صدور القانون... وهنا نجد أنفسنا أمام تجاوز غير مقبول لمبدأ سمو القانون على اللائحة التنفيذية، التي يفترض أن ينحصر دورها في الشرح والتوضيح وبيان الآليات والإجراءات، إذ أنه كما هو معروف فإنّ اللائحة لا تستحدث قيوداً وأحكام إضافية لم ينص عليها القانون نفسه.

ومن جهة خامسة يستحدث المشروع عقوبة إضافية غير واردة في القوانين الحالية، بل هي عقوبة غير مسبوقة، تتمثّل في المنع من الظهور أو التفاعل أو النشر بأي حساب أو موقع أو برنامج الكتروني.

ومن جهة سادسة يمد المشروع الفترة الزمنية لسقوط الدعاوى الجزائية المتصلة بما يتم نشره بالتقادم من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر، وهذا توسع غير مبرر في إبقاء احتمال تحريك الدعاوى سيفاً مصلتاً على الإعلاميين والصحافيين والكتّاب والناشرين مدة طويلة.

هذه الملاحظات الست إنما هي غيض من فيض نوردها على سبيل المثال لا الحصر لما يفترض تداركه في مشروع مرسوم قانون تنظيم الإعلام قبل إصداره... ولعله من المهم أن تبادر مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة مثل جمعية الصحافيين ورابطة الأدباء لفتح جلسات نقاش حول المشروع ولإبداء الملاحظات عليه.

خلاصة الأمر، فإنّ حرية الكلمة ليست ترفاً، وفرض المزيد من القيود عليها أمر لا يتناسب مع معايير الحريات التي لا يصح تجاوزها أو الانتقاص منها.

«هيئة التحرير»



بقلم: مروان عبد العال

سياسي وروائي فلسطيني

سيزيف الفلسطيني: عقيدة البقاء وشرف المحاولة



جعل ألبير كامو من "سيزيف" صورةً للإنسان الذي يدفع صخرته وهو يعرف أنها ستتدحرج من جديد، ظلّ التكرار قريناً للعبث، والاستمرار قريناً للتمرّد دون كلل أو ملل أو استسلام. بل إصرار عنيد على تحقيق الانتصار والوصول إلى القمة. ولعل الفلسطيني عاش هذه المفارقة في أقسى صورها: نكبات تتكرر، واحتلالات تتمدد وتتجدد، ومقاومة تعود كلما أعاد التاريخ نفسه إلى نقطة البداية. لكن «طوفان الأقصى» وما تلاه من حرب وإبادة وضع هذه الدورة أمام سؤال مختلف: هل يكون التكرار قدراً، أم يمكن أن يتحول الاستمرار إلى لحظة تغيير؟ لم يعد السؤال فقط كيف نحمل الصخرة من جديد، بل كيف نغيّر موقعها، ومعنى حملها، واتجاه الطريق. ومن هنا يتشكل سؤال المستقبل: كيف يتحول الاستمرار من إعادة إنتاج الماضي إلى صناعة التاريخ؟

كشفت الحرب الصهيونية عن وجهها القبيح والتي مهما بلغت وحشيتها لا يتمخض عنها بالضرورة نتيجة سياسية، وأن القدرة على تدمير المكان لا تعني القدرة على إخضاع إرادة الإنسان. فقد أحدثت "إسرائيل" دماراً هائلاً في قطاع غزة، لكنها لم تستطع أن تجعل من الحرب نهايةً للقضية الفلسطينية، ولا أن تعيدها إلى موقعها السابق بوصفها ملفاً أمنياً قابلاً للاحتواء والإدارة. وفي المقابل، اتسعت فلسطين خارج حدود الجغرافيا المحاصرة، لتصبح حاضرةً في السياسة والقانون والجامعات والنقابات والمؤسسات الدولية وفضاء الرأي العام. كلما اتسع نطاق التدمير، اتسع نطاق السؤال، وكلما حاولت القوة إغلاق القضية، عادت القضية لتفتح أمام

العالم سؤال الاحتلال والحقوق والعدالة.

على امتداد عقود، قامت الاستراتيجية الصهيونية على محاولات تصفية القضية تحت مسمى التسوية، وإبقاء الصراع تحت النار أو تحت سقف أمني يسمح باستمرار الاحتلال، مع تأجيل الأسئلة السياسية المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وكان الرهان أن يؤدي التفوق العسكري والاقتصادي والدبلوماسي، مدعوماً بالمساندة الإمبريالية العالمية، إلى فرض واقع دائم يمكن التحكم به. لكن «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ كشف حدود هذه المعادلة: إدارة الصراع لا تغلق الصراع المفتوح، وتأجيل حل القضية لا ينهيها، والقوة تستطيع فرض الوقائع، لكنها لا تستطيع وحدها إنتاج حل عادل.

وتزداد المعضلة تعقيداً حين تتقاطع أهداف يصعب الجمع بينها على المدى الطويل: استمرار الاحتلال والسيطرة على الجغرافيا الفلسطينية، والتحكم بالديموغرافيا لتحصين الطابع اليهودي للدولة، وبقوانين وممارسات عنصرية وفاشية والحفاظ في الوقت نفسه على الشرعية الدولية والدعم الغربي. فكلما طال الاحتلال واتسخت أدواته، اتسعت التناقضات بين هذه الأهداف. تستطيع القوة حماية السيطرة، لكنها لا تحسم سؤال الشرعية؛ وتستطيع الحرب تدمير البنية المادية، لكنها لا تنتج استقراراً سياسياً؛ ويمكنها أن تدير نتائج الصراع، لكنها لا تمنع عودة الصراع بأشكال جديدة طالما بقيت أسبابه.

أما في غزة، فلم تستهدف الحرب البنية المادية وحدها، بل أصابت شروط الحياة نفسها: البيوت، والمستشفيات، والمدارس، والمياه، والطاقة، والاقتصاد المحلي، وأنتجت نزوحاً واسعاً وفقداناً للأمن الغذائي والصحي، وتركت آثاراً اجتماعية ونفسية عميقة. ولذلك، فإن مواجهة نتائج الحرب لا يمكن اختزالها في إعادة الإعمار المادي؛ فالأولوية هي حماية الإنسان الفلسطيني، ومنع التهجير، وتثبيته في أرضه، ثم إعادة بناء شروط الحياة والمجتمع والمؤسسات، بما يحول دون تحويل الدمار إلى واقع ديموغرافي وسياسي جديد.

ومن هنا تصبح معركة الوجود أيضاً معركة على الأثر. فالمشروع الاستعماري لا يكتفي بتغيير المكان، بل يسعى إلى محو دلالته، وإلى جعل الجريمة بلا شاهد، والاقتلاع بلا ذاكرة. لذلك يمكن لبقايا جدار، وصورة قديمة، واسم شهيد، وشجرة نجت، وشهادة ناجٍ، أن تتحول إلى وثيقة ضد المحو. الكتابة والفن والتعليم والتوثيق والإعلام ليست هوامش ثقافية للصراع، بل أدوات لحماية الوعي. حين يروي الفلسطيني حكايته بنفسه، ويحفظ أسماء ضحاياه وأماكنه وقراه ومخيماته، فإنه لا يحمي الذاكرة فقط؛ بل يحمي حقه في المستقبل.

وقد فتح «طوفان الأقصى» مساحة جديدة للصراع في المجال العالمي، إذ اتسعت دائرة الاهتمام بالقضية، وانتقلت الرواية الفلسطينية إلى قطاعات اجتماعية وثقافية وسياسية أوسع. ولا يعني ذلك أن التحول في الرأي العام ينتج تلقائياً تحولاً سياسياً، لكنه خلق مجالاً جديداً للفعل الفلسطيني المنظم. والمطلوب هو ألا يبقى هذا الحضور لحظة تضامن عابرة، بل أن يتحول إلى معرفة، وأرشيف، وعلاقات، ومؤسسات، وحضور قانوني وثقافي وسياسي طويل المدى.

حتى النقاشات والأعمال الثقافية التي تناولت الحرب والإبادة من داخل المجتمع "الإسرائيلي" نفسه تكشف أن ما جرى في غزة لم يعد قابلاً للحصر داخل الجغرافيا التي وقعت فيها الجريمة. فقد أصبح سؤال غزة سؤالاً عالمياً واختباراً للعالم، يطرح سؤال الرواية والمسؤولية والقانون والعدالة، وعن صورة "إسرائيل" في العالم، وعن قدرة الخطاب الرسمي على احتكار تفسير الحرب. وهنا لا تكمن أهمية الشهادة في بعدها الإعلامي وحده، بل في قدرتها على كسر احتكار الرواية،

لمتابعة القراءة اضغط هنا



بقلم: رضي الموسوي

كاتب من البحرين

قراءة في ظروف تفجر الطوفان



يحيي الشعب الفلسطيني وشعوب العالم الحرة، في السابع من أكتوبر، مرور ثلاث سنوات على تفجر طوفان الأقصى، الذي تمكنت فيه ثلة من المقاتلين الفلسطينيين من كسر شوكة الاحتلال الصهيوني واجتياح "غلاف غزة" بإمكانيات بدائية وأسر نحو ١٢٠٠ صهيوني، أغلبهم جنود، وإسقاط مقولة "الجيش الذي لا يقهر" للمرة الرابعة، بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ ونصر سبتمبر ١٩٨٢ بتحرير بيروت ونصر مايو ٢٠٠٠ في جنوب لبنان. كان الشباب الفلسطيني يعانق السماء وهو يقتحم المستوطنات المحاذية لقطاع غزة، وكانت القبضات تمارس فعل التحرير، ولو مؤقتاً، وتمكن أولئك الذين تم تشريدهم من أراضي الـ ٤٨ من معانقة تراب فلسطين وتكحيل عيونهم بتلك الأرض التي تم اغتصابها في ليل عربي دامس وتآمر دولي مقيت. فما هي الظروف المحلية والإقليمية التي قادت للطوفان؟

لم يكن السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ يوماً عادياً كغيره من الأيام في غزة وعموم فلسطين والوطن العربي والعالم. كان طوفاناً قلّب الموازين وكشف الكثير من الحقائق التي كانت مطمورة تحت غبار الصمت والتنكيل والمؤامرات حتى كادت قضية فلسطين أن تندثر بين ركام المشاريع التصفوية التي تستهدف كل ما هو فلسطيني وإعلاء كل ما هو صهيوني. كانت المقدمات قديمة قدم المشروع الصهيوني وبدء تجسيده على الأرض منذ مطلع القرن العشرين، حيث هيأت معاهدة سايكس بيكو (١٩١٦) الطريق لوعد بلفور (١٩١٧) الذي فتح الباب للهجرة اليهودية لفلسطين، فتفجرت ثورات أهمها ثورة ١٩٣٦، حتى جاء التقسيم بمؤامرة إقليمية - دولية بإقامة الدولة الصهيونية في خاصرة الوطن العربي (١٩٤٨) لتكون قاعدة عسكرية ثابتة للدول الرأسمالية الكبرى التي كانت بريطانيا

تقودها ثم تسلمت الولايات المتحدة الدفة بعد الحرب العالمية الثانية.

كانت حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧ قد انتهت بنكسة المشروع القومي الناصري، وتبعتها مجازر أيلول في الأردن بعد ثلاث سنوات. وكانت حرب الاستنزاف التي قادت لحرب أكتوبر (١٩٧٣) وانتصار العرب فيها عسكرياً أحد إنجازات عبد الناصر الذي حضّر لها، لكن الوفاة المفاجئة ورحيله لم تمكنه من إتمام المشروع التحرري. كانت الهزيمة السياسية بانتظار الأمة في اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٨) التي أصّلت لتداعي جدار الصد العربي وفتح الباب واسعاً لعملية التطبيع وعقد اتفاقيات ومعاهدات مع الكيان الصهيوني، فضلاً عن اطلاق يده للبطش والقتل والاحتلال، فكان الغزو الأول لجنوب لبنان (مارس ١٩٧٨) بذريعة إبعاد مقاتلي الثورة الفلسطينية عن المستوطنات الصهيونية، ثم جاء الغزو الكبير (يونيو ١٩٨٢) وخروج قوات الثورة من بيروت في أغسطس من العام نفسه، وارتكبت بعد شهر مجازر صبرا وشاتيلا، لتدخل المنطقة في حقبة مظلمة مع اشتداد مدافع الحرب العراقية - الإيرانية ومن ثم غزو الجيش العراقي للكويت في صيف ١٩٩٠.

شكل مؤتمر مدريد (١٩٩١) أحد أهم المحطات المفصلية في عملية الصراع العربي الصهيوني، فقد جمّعت الولايات المتحدة دولاً عربية مع الكيان الصهيوني على طاولة واحدة، وفرضت معادلاتها على الجميع. وهي معادلة كان السادات يروج لها مع بداية المفاوضات منتصف السبعينات ومفادها أن "٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة في يد أميركا". تدحرجت كرة ثلج التطبيع وأنتجت اتفاق أوسلو الكارثي في ١٩٩٣، وتبعها بعد عام اتفاقية وادي عربة مع الأردن. وبالتوازي كانت المكاتب التجارية والتمثيلية تفتح للكيان في العواصم العربية ومنها الخليجية، وشاركت الوفود الصهيونية في المؤتمرات التي كانت تعقد في هذه العواصم، فضلاً عن اللقاءات التي بدأت سرية بين زعامات عربية وبين قادة الكيان ثم تحولت إلى لقاءات علنية يتم التفاخر بها.

وبينما كان الليل المظلم يخيم على سماء الوطن العربي، كانت المقاومة اللبنانية تخوض معارك كسر عظم مع الكيان. البداية مع انطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (جمول) في سبتمبر ١٩٨٢ التي طردت الاحتلال من بيروت بعد عمليات بطولية ضد الاحتلال، واستمرت في التسعينات حتى مايو ٢٠٠٠ عندما هرب جنود الاحتلال مع عملائهم من وبينما كان الليل المظلم يخيم على سماء الوطن العربي، كانت المقاومة اللبنانية تخوض معارك كسر عظم مع الكيان. البداية مع انطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (جمول) في سبتمبر ١٩٨٢ التي طردت الاحتلال من بيروت بعد عمليات بطولية ضد الاحتلال، واستمرت في التسعينات حتى مايو ٢٠٠٠ عندما هرب جنود الاحتلال مع عملائهم من الجنوب اللبناني على ضربات المقاومين الذين لم يمهلوا جنود العدو من لبس سراويلهم الداخلية قبل الهروب، وفق توصيف الصحافة الصهيونية. وكان عدوان ٢٠٠٦ على الجنوب وبيروت محطة أخرى قاومت فيه عين المقاومة مخرز الاحتلال الصهيوني وفرضت معادلات ردع جديدة لصالح استقرار لبنان.

بعد الربيع العربي بداية العقد الثاني من الألفية تفتت العديد من الدول العربية: العراق الذي خضع لحصار دام ١٣ عاماً ثم الغزو الأميركي لأراضيه، سورية وبدء الحرب عليها وفيها، ليبيا وتفتتها إلى ولايات قبلية ومناطقية، السودان وتشرذمه وغرقه في حرب طاحنة لاتزال تحرق الأخضر واليابس، اليمن وعودة تشطيره واقتطاع أراض منه لصالح المخططات الكبرى.

ولأن طبيعة العدو توسعية واستئصالية واقتلاعية، فقد واصل عدوانه وحاصر قطاع غزة في ٢٠٠٧ وأحكم الحصار عليه بمعاونة

لمتابعة القراءة اضغط هنا



بقلم: محمد المولى

نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني

من أجل إسقاط "اتفاق الإطار"
واعتماد خطة مواجهة وطنية شاملة للاحتلال الصهيوني في لبنان



يمرّ الوضع السياسي اللبناني بمرحلة شديدة الخطورة من جميع النواحي، في ظلّ العدوان الصهيوني المستمرّ والمتفاقم، المترافق مع التطوّرات الحاصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ومع التعقيدات والتناقضات والأزمات الداخلية، وما ينجم عنها من خضوع السلطة والقوى الحاكمة للإملاءات الخارجية، الأميركية بصفة خاصة، وتبعيتها وتفريطها الفاضح بالمصالح الوطنية المشروعة وبقضايا الشعب والوطن.

ففي المجال الداخلي، ومن دون الفصل بين القضايا، لا تزال مفاعيل الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بلبنان مستمرة، وأبرزها الانهيار الاقتصادي والاجتماعي غير المسبوق والبطالة والهجرة بمعدّلات متزايدة، وغلاء الأسعار وتدنّي أو انعدام الخدمات والضمانات الاجتماعية. كما أن أزمة النظام الطائفي تتفاعل على جميع الصعد، مترافقة مع عدم حدوث أي تغيير سياسي خلال "العهد الجديد" وحكومته، مع استمرار أساليب وآليات المحاصصة الطائفية، كما التعاطي مع المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، وصولاً إلى "اتفاق الإطار" الذي عُقد في واشنطن.

هذه القضايا تطرح ضرورة الوصول إلى مشروع وطني يُحرّر البلد من الاحتلال ويعتقه من الدولة الطائفية الفاشلة، ويضعه على طريق بناء دولة المواطنة والديمقراطية والعلمانية والعدالة الاجتماعية، دولة قادرة على حماية سيادتها ومواجهة العدوان، دولة تستحدث سياسة اقتصادية جديدة تلبي طموحات أكثرية اللبنانيين. وهذا المشروع ينبغي أن يشمل كل ملفّات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري

والأمني للدفاع عن لبنان بما يوفّر مقوّمات القوة له في: وقف العدوان وفرض الإنسحاب حتى خط الهدنة من دون قيد أو شرط وتحقيق العودة والإعمار وتحرير الأسرى. إن المعالجة المطلوبة هي معالجة سياسية مفتوحة على أفق إصلاح مرتكزات الدولة ومقوّماتها وتحريرها التدريجي من القيود الطبقية والموروثات الطائفية، مع التشديد على تسليح وتجهيز الجيش وفرض الخدمة المدنية والعسكرية الإلزامية على جميع اللبنانيين واللبنانيات عند سنّ معيّنة على نحو يسهم في إدماجهم وتشابكهم، تحريراً للبلد من الاحتلال ومن النظام الطائفي.

وفي التفاصيل المتعلّقة بالعدوان، فإن العدو الصهيوني المدعوم من الإدارة الأميركية يستمر في احتلاله لأجزاء واسعة من جنوب لبنان، مُطلقاً عليها تعبير "المنطقة الصفراء" أو "الخط الأصفر". تضمّ المنطقة الخاضعة للإحتلال ما يقارب السبعين بلدة، تمّ تهجير سكّان الغالبية العظمى منها، وهي تمتدّ على طول الحدود مع فلسطين المحتلّة بعمق يراوح بين خمسة وعشرة كيلومترات، بما فيها أجزاء تقع شمال نهر الليطاني. وقد استحدث جيش العدو قواعد عسكرية فيها، مما يشير إلى نيّة الاستمرار في الاحتلال، وهو ما لا تخفيه التصريحات الصادرة عن قادة الكيان العنصري التوسّعي، خاصة مع اقتراب انتخابات "الكنيست". إضافة إلى ذلك يعمد العدو إلى التوسّع في احتلاله، من خلال تلاحق محاولات "القضم التدريجي"، مستمراً في عمليات التفجير والتدمير الممنهج وشبه الكلّي للبلدات الواقعة تحت الاحتلال، وفي إستهداف يومي للبلدات والمدن المحاذية تهديداً وقصفاً من البرّ والجوّ والبحر، وإغتيالاً للمواطنين الصامدين.

رغم ذلك، لم يكن الاحتلال والتوسّع بالأمر السهل على جيش العدو، المزوّد بأحدث الأسلحة والتكنولوجيات، والمستند إلى الدعم الأميركي اللامحدود، فقد واجهته مقاومة بطولية شديدة في كل البلدات والمحاور، مستبسلة في إعاقة تقدّمه لفترات طويلة، مقدّمة التضحيات الكبيرة من الشهداء والجرحى والمفقودين، ومستندة إلى إصرار الجنوبيين على التمسّك بأرضهم والدفاع عنها.

وقد أدّى هذا الإحتلال وما رافقه من تدمير ومن إرتكاب للمجازر وتهديم للبلدات وللبيوت على رؤوس ساكنيها إلى تهجير ما يقارب المليون نازح من البلدات المحتلّة ومن البلدات التي تتعرّض للتهديد والقصف والإجرام الصهيوني الذي لا يتوقّف. وبالتالي إستجدّت قضيةٌ ينبغي أن تولى الأهمية القصوى، بوصفها قضية وطنية وسياسية واجتماعية، وهي قضية النازحين والمهجّرين، ممن أُرغموا على ترك بيوتهم وبلداتهم وسبل عيشهم وممن قدّموا الشهداء والجرحى والمفقودين، ودفعوا أثماناً باهظة من دمار المنازل والعمران والمرافق والأراضي الزراعية، مما يستوجب الدفاع عن حقوقهم والوقوف معهم كواجب وطني واجتماعي، مع تحميل الدولة مسؤولية العمل على توفير الخدمات العامة لهم، في السكن والصحة والتعليم والنقل، والتعامل معهم بوصفهم شركاء في اتخاذ القرار في قضاياهم، وخاصة فيما يرتبط بالإغاثة وحقّ العودة والإعمار.

أما "وقف إطلاق النار" المعلن في ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢٦، والذي جاء عقب ما توصّلت إليه المفاوضات الأميركية - الإيرانية، فإنه بقي صورياً، إذ لم تلتزم به سوى وحدات المقاومة من الجانب اللبناني، فيما كانت السلطة اللبنانية، مدفوعة بالإملاءات الأميركية، تندفع إلى "استجداء"

لمتابعة القراءة اضغط هنا



بقلم: مشعان البراق

عضو المكتب السياسي للحركة التقدمية الكويتية

"الثقافة الانهزامية" بوصفها ذراعاً للهيمنة الإمبريالية



في ضرورة تحريـر الوعي باعتباره شـرطاً لتحريـر الإرادة، فإننا سـنحاول في هـذا المقال تفكيـك "الثقافـة الانهزامية" باعتبارها إحـدى أهم أدوات الحـرب الإمبريالية التي تسـتهدف بها وعـي الشـعوب، فـإن الامبرياليـة لا تخـوض حروبها ضد الشـعوب بالمدافـع والطائـرات والحصـار الاقتصـادي فقط، وإنمـا تخوض بالتـوازي حرباً لا تقـل ضراوة.. "حـرب على وعي الشـعوب وإرادتها".. ذلـك أن السـيطرة المسـتقرة لا تتحقق بمجرد إخضـاع الأرض، بل تكتمـل عندما يقتنـع الخاضع بأن مقاومـة إخضاعه "عبـث" وأن ميـزان القـوى قدرٌ أبـديّ، وأن أقصى ما يسـتطيع فعله هـو التكيّـف مع شـروط الأقوى. ومن هنا لا يمكـن النظر إلـى "الثقافة الانهزامية" المنتشـرة في وطننـا العربي باعتبارها مجرد حالة نفسـية من التشـاؤم أنتجتها الحروب.. إنها ظاهرة سياسـية واجتماعية لها أسـاس مادي، وتؤدي وظيفـة أيديولوجيـة محددة في الصـراع، وهذا تحديداً ما يجعل مواجهتها ضرورة سياسـية، لا سـجالاً أخلاقياً بين "متفائلين ومتشـائمين".

إن الأفـكار لا تنفصـل عـن الشـروط الاجتماعيـة التي تنتجها، والأفكار السـائدة في مجتمع طبقي ليسـت منفصلة عن علاقـات القـوة والسـيطرة فيه، وهنا تكتسـب مسـألة الهيمنـة أهميتهـا.. فالطبقة المسـيطرة لا تحكم بالقسـر وحده، وإنما تسـعى إلـى إنتاج القبـول الاجتماعـي بقيادتها، بحيث تبـدو مصالحهـا الخاصة وكأنهـا "المصلحـة العامة"، وتتحول رؤيتهـا للعالم إلى ما يشـبه الحس المشـترك.. ومن هنا نفهم لمـاذا تحتـاج الإمبريالية إلى الثقافـة مثلما تحتاج إلى حـاملات الطائرات.

عندما يصبح الخوف "أيديولوجيا"

تسـتطيع القـوة العسـكرية تدميـر مدينـة، لكنهـا لا تسـتطيع وحدهـا إقنـاع أهلهـا بـأن سـبب الدمـار هو مقاومتهم لا بسـبب من قصفهم، وتسـتطيع العقوبات إفقار

شـعب، لكنها تحتاج إلى جهـاز أيديولوجي يخبر ذلك الشـعب بأن سـبب معاناته ليـس من يحاصـره، وإنما رفضـه الانصياع لشـروط الحصار.

وهنا تظهر الوظيفة الأساسـية لـ "الثقافـة الانهزامية" وهي "قلـب العلاقـة بين السـبب والنتيجـة".. فبـدلاً من أن تصبح وحشـية العدوان دليلاً علـى طبيعة المعتـدي ودافعاً لمقاومته، تتحول الوحشـية ذاتهـا إلى حجة للاسـتسلام له، فيُشـار إلى قدرته على التدميـر، ليُقـال "لا تقاوموه"!

وبذلـك نصـل إلـى معادلـة شـديدة الخطـورة، وهي "كلمـا ازدادت الإمبريالية وحشـية، علينـا أن نـزداد خضوعاً لهـا".. والحـال أن هـذه المعادلة ليسـت جديدة فـي التاريخ الاسـتعماري، فالمسـتعمِر لم يسـعَ فقط إلى إثبات أنّه قوي، وإنما إلى إقناع المسـتعمَر بأنـه عاجز، لأن القوة العسـكرية، مهما بلغـت، تبقى مهـددة مـا دام الطرف المقابـل يحتفظ بـإرادة التحرر.

البرجوازية التابعة وخطاب "الواقعية"

لكـن الإمبرياليـة لا تمارس هـذه الوظيفة مـن الخارج وحـده، فالتبعية ليسـت مجـرد ضغط تمارسـه دولـة على دولـة أخـرى، وإنما علاقـة يعـاد إنتاجهـا داخـل المجتمع التابع نفسـه عبر بنيـة اقتصادية وطبقية وسياسـية ارتبطت مصالح شـرائح منها بالنظام الإمبريالي العالمـي.. ومن داخل هذه البنية تنشـأ فئـات سياسـية وإعلامية وثقافيـة تتولى إعادة إنتاج "خطـاب الهيمنة"، سـواء بصورة واعيـة أو بحكم موقعهـا الاجتماعـي ومصالحها.

ولهـذا نـادراً مـا تقـول الثقافـة الانهزاميـة صراحـة: "استسـلموا للإمبرياليـة".. بـل تسـتخدم لغة أكثـر نعومة بالقـول: "كونـوا واقعييـن"، "العالـم تحكمه المصالـح"، "لا يمكـن مواجهة القـوى الكبـرى"، "المقاومة انتحـار"، "نريد أن نعيـش"، "التنميـة أهـم من الشـعارات"!

ولا تكمـن المشـكلة في طـرح هـذه الأسـئلة بذاتها، فمن حق الشـعوب أن تحاسـب قياداتهـا وأن تناقـش جدوى الاسـتراتيجيات وكلفتها.. إنما تكمن المشـكلة فـي أن الإجابة تكون مقـررة سـلفاً دائمـاً، وتُحسـب كلفـة المقاومة بكل دقة، بينمـا تُمحى كلفة الاسـتسلام مـن الحسـابات تماماً.. ولا تطـرح الأسـئلة المهمة، مـثلاً.. "كـم تبلغ كلفـة فقدان السـيادة؟" و"كـم تبلغ كلفـة الارتهـان الاقتصـادي؟" و"كم يدفع المجتمع عندمـا تتحول مـوارده وسياسـاته وأولوياته التنمويـة إلى متغيـرات تحددهـا مصالح قـوى خارجية؟" هذه الأسـئلة تختفي عادةً مـن خطاب "الواقعيـة" الذي تصدع به البرجوازية التابعة رؤوسـنا!

ميزان القوى ليس "قدراً"

الثقافـة الانهزاميـة" تنظـر إلـى ميـزان القـوى نظرة سـاكنة، فإنه بالنسـبة لهـا بما أن تلـك الإمبراطوريـة قوية وشـعبنا ضعيف، فإن المقاومة جنـون! لا أن يُنظـر إلى القوة باعتبارها علاقـة تاريخية متحركـة تحمل تناقضاتهـا داخلها.. فالتفـوق العسـكري لا يعني قـدرة غير محدودة علـى تحويل القـوة العسـكرية إلـى نتائـج سياسـية مسـتقرة، والقوة الاقتصاديـة لا تلغي تناقضـات النظـام الذي أنتجهـا، والدولة التي توسـع نفوذها وحروبهـا وقواعدها قد توسـع قوتها من جهة، لكنها توسـع في الوقت نفسـه كلفـة المحافظة على هذه القـوة وقدرتها علـى الهيمنة.

والتاريـخ الحديـث حافـل بانتصـارات شـعوب واجهت قـوى اسـتعمارية تتفـوق عليها بصـورة هائلة فـي السلاح والاقتصاد، ومع ذلك اسـتطاعت عبر التنظيـم وطول النفس والمقاومة الشـعبية أن تجعل اسـتمرار السـيطرة أكثر كلفة من الانسـحاب.. وهذا لا يعنـي أن المقاومة تنتصر آليـاً، ولا أن كل مواجهـة صحيحة مهمـا كانـت ظروفها، وإنمـا يعني أن ميزان القوى نفسـه يتغير من خلال الصراع، ولا يسـبق الصراع بوصفـه حكماً أبديـاً عليه.

وهنا يكمـن الفارق بيـن الواقعيـة الثوريـة والواقعية الانهزاميـة.. فالأولى تـدرس الواقـع لكي تعرف كيـف يمكن تغييـره، والثانية تدرسـه لكي تثبـت أن تغييره مسـتحيل!

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: إسحاق أبو الوليد

كاتب ومحلل سياسي فلسطيني

فنزويلا: الانتقال الهادئ إلى الحضن الإمبريالي



شافيز والثورة البوليفارية

كان فوز القائد الثوري الشاب، هوغو شافيز، في انتخابات ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٨، انتصاراً في الوقت نفسه للثورة البوليفارية المعادية للإمبريالية، التي حضّر لها داخل المؤسسة العسكرية، وفجّرها في الرابع من شباط/فبراير عام ١٩٩٢ بتمرد عسكري للإطاحة بالنظام اليميني التابع للولايات المتحدة. وقد تدخلت الولايات المتحدة وأحبطت التمرد في مراحله الأخيرة، أي عندما كانت القوات المسلحة الثورية المتمردة بقيادته على أبواب القصر الجمهوري.

بعد وصول شافيز إلى الحكم، حاولت الإدارة الأميركية احتواءه من جديد، بشكل مباشر وبأساليب ترغيبية متعددة، لكنها، أمام إصراره وجرأته، فشلت، مما دفعها إلى التصعيد عن طريق عملائها ووكلائها في الداخل للإطاحة به بالقوة العسكرية، مستغلة سيطرتهم على قيادة الجيش، وشركة النفط الوطنية، والعديد من النقابات والمؤسسات.

تُوّج هذا التصعيد بقيام قيادة الجيش، بمشاركة الغرفة التجارية والنقابات، وبدعم أميركي صهيوني، بانقلاب الحادي عشر من أبريل/نيسان. طلبوا من شافيز الاستقالة، لكنه رفض، فقاموا بنفيه إلى إحدى الجزر من أجل إعدامه. إلا أن التحرك السريع للقوات الموالية، وخاصة الحرس الجمهوري، بالتزامن مع تحرك شعبي شامل وزحف تاريخي على القصر الجمهوري، فاجأ الانقلابيين وحاصرهم، مما أجبرهم على الاستسلام وإعادة الرئيس شافيز إلى الحكم بعد مرور أقل من ٢٤ ساعة على نفيه. لقد فتح هذا الانتصار الفنزويلي الآفاق، وحطّم العوائق أمام القوى الثورية للوصول إلى السلطة في مختلف أنحاء أميركا اللاتينية.

استهداف الثورة الفنزويلية

منذ ذلك الحين، أخذت الإدارات الأميركية الإمبريالية المتعاقبة، وأداتها الحركة الصهيونية، تعمل بكل الطرق والوسائل للإطاحة بالثورة الفنزويلية، التي قال عنها فيدل كاسترو، خلال مشاركته في التنصيب الأول للرئيس شافيز في شباط/فبراير عام1999، إنه "من الآن فصاعداً أصبح مصير الثورة في كل أميركا اللاتينية، بما فيها الثورة الكوبية، يعتمد على انتصار واستمرارية الثورة الفنزويلية وتمكينها من إجراء التحولات الثورية الضرورية".

رصدت الدوائر الاستخبارية الأميركية الرئيس شافيز وتابعته عن كثب، وعملت على التخلص منه حتى لا يتكرر النموذج القيادي الكوبي الذي تجسّد بفيديل كاسترو، حيث تلعب شخصية القائد المؤسس وكاريزميته دوراً محورياً ومقرراً في تطور العملية الثورية.

وبكل أسف، ما لم يتمكنوا من تحقيقه في كوبا، تمكنوا من تحقيقه في فنزويلا. إن تغييب القائد الفذ شافيز جسدياً عن طريق "اغتياله" مبكراً بالسرطان، عرقل بداية التطور الثوري ليس فقط في فنزويلا، بل في القارة، ومن ثم "التخلص" منها تدريجياً.

وكما نرى الآن، وبعد مرور ما يقارب ثلاثة عشر عاماً على غيابه، تنتقل فنزويلا بهدوء إلى أحضان البيت الأبيض والإمبريالية، بعد أن أنهكها الحصار، وأثخنتها جراح الفساد والتواطؤ والمهادنة.

الموقع الجديد لفنزويلا

إن هذا الموقع الجديد والمؤقت لفنزويلا كحليف وصديق للإمبريالية الأميركية لا يمكنه أن يمحو تاريخها النضالي والتقدمي والثوري، أو أن يجردها من إرث المناضل الثوري الراحل هوغو شافيز، بل سيشكل هذا الإرث، الذي ما زال حياً كالجمر تحت الرماد، وقوداً للوثوب الثوري والتحرر من جديد.

لا شك في أن استراتيجية الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض "لإعادة" فنزويلا من جديد إلى حظيرتها، أو إلى ما تسميه "حديقتها الخلفية"، وقطف ثمار مؤامراتها، ما كان لها أن تحقق هدفها دون أن تتزاوج مع مفاعيل ونتائج الأخطاء والتواطؤ للحكومات التي قادها الرئيس مادورو منذ رحيل شافيز حتى "اختطافه".

وقد أدى ذلك إلى انحراف وخروج عن الاستراتيجية الثورية وعملية التحولات لبناء الاشتراكية التي وضعها القائد الراحل المؤسس، هوغو شافيز. واستبدلت حكومة الرئيسة ديلسي رودريغيز الحالية هذه الاستراتيجية بسياسة "الميلاد من جديد" لفنزويلا وإعادة بنائها، وكأنها تطرح "بيروسترويكا فنزويلية"، من أجل إعادة اللحمة والوحدة بين مختلف فئات الشعب الفنزويلي الاجتماعية.

إعادة بناء فنزويلا أم مراجعة إرث شافيز؟

إنها، بسياساتها والتحولات التي تقوم بها، تريد أن تقول: "إن البنية التي تركها الرئيس شافيز واستمر بها حكم الرئيس مادورو هي السبب في الأزمة التي عاشتها وتعيشها البلاد".

من هنا، يبدو اختطاف الرئيس الفنزويلي مادورو من وسط أكثر المعسكرات تحصيناً في العاصمة كاراكاس وكأنه لم يشكل أزمة وطنية، بل بدا وكأنه انفراج لأزمة اجتماعية واقتصادية وصلت إلى مداها الأقصى، وألقت بثقلها على كاهل الفئات الشعبية، وخاصة العمالية والفلاحية، التي كانت الأكثر معاناة منها.

ومن هنا يتضح لماذا لم تكن ردود الفعل بمستوى الحدث ككارثة وطنية، ولم يترافق ذلك مع أي

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. سامي أبو عاصي

باحث وأستاذ في جامعة الدراسات الدولية ببكين



مقارنة بين نتائج قمتي بكين وواشنطن



في ظل الترقب للانتخابات النصفية الأميركية، وسعي الإدارة الأميركية إلى تعزيز أوراقها الخارجية قبيل الاستحقاقات السياسية اللاحقة، وفي خضم التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط وما قد تترتب عليها من تداعيات على الأسواق والأسعار في الداخل الأميركي، جاءت زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الصيني إلى الولايات المتحدة، والتي حظيت بمظاهر احتفالية لافتة. وقد عكست هذه الزيارة، في جانب منها، محاولة أميركية للاستفادة من اللقاء الرئاسي في تحقيق مكاسب لم يتسنَّ التوصل إليها خلال القمة السابقة في بكين.

ولم يغيّر عامل الزمن من طبيعة الموقف الصيني في هذه المفاوضات؛ إذ دخل الجانب الصيني إليها وهو يدرك طبيعة الأسلوب التفاوضي للرئيس الأميركي، الذي يميل إلى التعامل مع العلاقات الدولية من منظور يولي أهمية كبيرة للصفقات المباشرة والسريعة، وهو أسلوب يمكن ربط بعض سماته بخبرته الطويلة في عالم الأعمال.

في تحليلنا للقمة السابقة، كنا قد توصلنا إلى أن الحكم على نتائجها لا ينبغي أن يقتصر على ما صدر عنها من مواقف أو تفاهمات مباشرة، وإنما يتعين أن يستند أيضاً إلى طبيعة السلوك الذي ستتبناه الإدارة الأميركية إزاء الخيارات التي طرحتها بكين، وذلك وفق مسارين محتملين:

- **المسار الأول:** الإلغاء الكامل. ويتمثل في تراجع إدارة ترامب بصورة كاملة عن صفقة الأسلحة المقرر بيعها إلى تايوان، والتي قُدّرت قيمتها بنحو ١٤ مليار دولار. وكان من شأن اتخاذ هذه الخطوة أن يبعث برسالة إيجابية إلى بكين، وأن يهيئ الظروف لاستمرار الترتيبات المتعلقة بعقد القمة في سبتمبر.

- **المسار الثاني:** الخفض التدريجي. ويتمثل في

اللجوء، في حال تعذر الإلغاء الكامل للصفقة، إلى خفض قيمتها أو نطاقها مقارنة بمستوى صفقات الأسلحة السابقة. وكان من الممكن قراءة مثل هذا السلوك بوصفه إشارة دبلوماسية إلى استعداد واشنطن لمراعاة الالتزامات التي سبق أن عبّرت عنها في بيان ١٧ أغسطس/آب ١٩٨٢، ولا سيما ما يتعلق بمستوى مبيعات الأسلحة إلى تايوان.

وبالعودة إلى تطورات الأشهر الأربعة الماضية، يتضح أن الجانب الأميركي تجنب، في الظاهر، اتخاذ موقف حاسم بشأن الصفقة، سواء بالمضي فيها بصورة كاملة أو إلغائها بصورة نهائية. وقد أسهم هذا الغموض في الإبقاء على إمكانية انعقاد قمة سبتمبر قائمة. ويبدو أن واشنطن أخذت بعين الاعتبار الموقف الصيني المعلن الذي يعتبر قضية تايوان من القضايا الجوهرية في العلاقات الصينية - الأميركية، ويؤكد أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، ويرفض أي دعم ذات توجهات انفصالية.

لقد جاء موعد انعقاد القمة في مرحلة حساسة بالنسبة إلى إدارة ترامب، التي كانت تواجه تحديين متزامنين. تمثل الأول في اقتراب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأميركي، المقررة في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، بينما تمثل الثاني في اقتراب موعد انتهاء الترتيبات المؤقتة التي أبقت مستوى التصعيد الجمركي بين الولايات المتحدة والصين تحت السيطرة. وكان من شأن انتهاء هذه الترتيبات من دون التوصل إلى تمديد لها أن يفتح المجال أمام عودة الضغوط الجمركية وتصاعد التوتر التجاري بين الجانبين

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم السعي الأميركي إلى الحفاظ على التهدئة التجارية أو تمديدها باعتباره أحد الأهداف المهمة للقمة، بما يسمح للإدارة الأميركية بتجنب تصعيد تجاري جديد في الفترة المحيطة بالانتخابات، وتهيئة ظروف تفاوضية أكثر ملاءمة في المرحلة التالية.

في المقابل، بدت المصلحة الصينية متجهة إلى تمديد فترة التهدئة إلى أجل أطول، بما يتيح مواصلة استقرار العلاقات الاقتصادية ويمنح الطرفين مساحة إضافية لمعالجة الملفات الخلافية بصورة تدريجية. ولكن في النهاية لم يجد الجانب الصيني بأن تمديدها لبداية العام الجديد ستؤثر على موقعه التفاوضي طالما أنه يُمسك بأهم الملفات حساسية للجانب الأميركي والمتعلقة بالمعادن النادرة نظراً إلى أهمية الصين في سلاسل إمداد هذه المعادن عالمياً، وإلى استمرار المطالب الأميركية بضمان تدفقها إلى الأسواق الدولية.

بالطبع، كان على جدول أعمال القمة عدد كبير من الملفات الدولية والإقليمية، بدءاً من الأزمة الإيرانية والوضع في الشرق الأوسط، وصولاً إلى تطورات شبه الجزيرة الكورية والأزمة الأوكرانية. غير أن الملفات الثنائية بدت أكثر إلحاحاً، ولا سيما تلك المرتبطة بالعجز التجاري الأميركي، والتهدئة التجارية بين البلدين، وملف المعادن الأرضية النادرة، والتنافس والتعاون المحتمل في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد احتلت هذه القضايا موقعاً متقدماً في أجندة القمة، إلى جانب ملف تايوان وغيره من الملفات المرتبطة بالمنافسة الاستراتيجية بين البلدين.

ولطالما كرر الرئيس الصيني شي جين بينغ أن العالم يشهد «تغيرات لم يشهدها العالم منذ مئة عام»، في إشارة إلى التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي. وفي قمته الأخيرة مع الرئيس ترامب، برز بوضوح تصوره للعلاقة الصينية - الأميركية بوصفها علاقة بين دولتين كبيرتين تضطلعان بدور مؤثر في الاستقرار

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. محمد حسن خليل

عضو مؤسس وقيادي في الحزب الاشتراكي المصري
والحركة المدنية الديمقراطية



النظام الرأسمالي وأزماته
الكساد الكبير والخروج بالسياسة الكينزية



ثاني أزمة ضخمة في عمر الرأسمالية الحديثة هي أزمة الكساد الكبير [1]، بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، حيث انتهت في تواريخ مختلفة في مختلف البلدان، ولم يتم العلاج الكامل للأزمة إلا بالحرب العالمية الثانية. النظرية الاقتصادية الرأسمالية السائدة وقتها هي حرية السوق ورفض تدخل الدولة، إيماناً بقدرة (اليد الخفية للسوق) على خلق التوازن بين العرض والطلب؛ واشتمل هذا على الإعلاء من "نظرية العرض والطلب" باعتباره المحدد لقيمة السلعة، فإذا زاد عرض السلع في مجال ما، تنافس المنتجون في تخفيض أسعارها، مما يؤدي إلى خروج بعض المنتجين من سوق إنتاجها فيعود توازن العرض والطلب. وفي الحالة العكسية، عند نقص العرض، يرتفع سعر السلعة، فيدفع المنتجين لزيادة إنتاجها حتى ينخفض سعرها، ويعود توازن العرض والطلب بآلية السوق. لهذا يجب أن تدع الدولة الأمور له دون تدخل.

جاء الكساد الكبير لكي يُسقط نظرية العرض والطلب كمحددين لقيمة السلعة، لأنها فقط تجعل سعر السلعة يتذبذب حول سعر معين؛ لهذا سميت بنظرية الرأسمالية المبتذلة! لقد دخلت البلاد الرأسمالية في أزمة شديدة، شهدت انهياراً في البورصات، وإفلاسات ضخمة لشركات وبنوك. صاحب ذلك تقلص الإنتاج بشدة، وزيادة هائلة في البطالة. هناك سمة خاصة لتلك الأزمة، تفرق بينها وبين كل أزمات العصور السابقة على الرأسمالية. كانت الأزمات السابقة تتمثل أساساً في نقص إنتاج، ارتباطاً بشروط طبيعية مثل حلول الجفاف،

أو الفيضانات الشديدة، أو الحروب. أما أزمة ١٩٢٩، فتنجم عن زيادة الإنتاج، ولكن مع الكساد وضعف التسويق، فتتراكم السلع في المخازن كنتيجة لتقلص القدرة الشرائية في السوق. وعند امتلاء المخازن ينخفض الإنتاج، فتغلق خطوط إنتاج أو شركات كاملة، ويتم تسريح العمالة، أو حتى إعلان الإفلاس. تناقض حاد: إذ يجوع الناس من كثرة ما أنتجوه!!

يعود سبب تلك الأزمة إلى سمة جوهرية في الرأسمالية: ففي عملية الإنتاج الرأسمالي ينفق المستثمر الصناعي على شراء الأرض والآلات ومستلزمات الإنتاج، ويدفع أجور العمال، ويتبقى له الربح أو فائض القيمة كما هو معروف. بالطبع فإن عملية إعادة الإنتاج تتطلب أولاً تحقق السلعة، أي بيعها في السوق واستعادة ثمنها، للبدء في دورة إنتاج جديدة. ولكن إذا كان إجمالي النقود المتداولة في المجتمع (ونغض النظر مؤقتاً عن التصدير والسوق الخارجي) الآتية من الأجور هي أقل من إجمالي قيمة السلع بمقدار ربح الرأسمالي أو فائض القيمة، إذ إن استهلاك ملاك المصانع الأغنياء محدود بطبعه؛ تكون النتيجة هي تتراكم السلع في المخازن، حتى تصل إلى درجة الأزمة؛ وهي تتكرر كل بضع سنوات، كأزمة كساد وفيض إنتاج كما أوضحنا.

عندما انفجرت الأزمة بالمظاهر التي أوضحناها وبالسبب الذي قلناه، بالذات في أكبر اقتصاد رأسمالي في الولايات المتحدة الأميركية، كان الخروج من الأزمة هو موضوع الانتخابات الرئاسية عام ١٩٣٣. دارت الانتخابات بين هوفر، الرئيس السابق للفترة ١٩٢٩-١٩٣٣، المنحاز للسياسات التقشفية وتقليص الإنفاق الحكومي، للحفاظ على قيمة العملة، تاركاً الكساد لتحله "اليد الخفية". أما منافسه تيودور روزفلت، فينحاز إلى تدخل الدولة عن طريق إقامة مشاريع خدمية من نوع إنشاء الطرق، ومشاريع التضامن الاجتماعي والمعاشات. ميزة تلك السياسات هي إنها تمتص البطالة أولاً، وتضخ سيولة في السوق (قيمة الأجور) وتنعكس زيادة السيولة في تزايد القدرة الشرائية للجمهور، فيبدأ استهلاك السلع المخزنة، ويبدأ الرأسماليون في إعادة الإنتاج وتستعاد الدورة الاقتصادية.

للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مثل تلك السياسة تلجأ الحكومة إلى درجة من التمويل بالعجز (طباعة النقود)، طبعاً بشكل محكوم، في مقابل استعادة دورة الإنتاج. سميت تلك السياسة بـ "الصفقة الجديدة" "the new deal". كانت تلك التجربة الأولى البارزة للخروج من الأزمة، وتمثلت الثانية في ألمانيا مع مجيء هتلر عام ١٩٣٣، وعرفت بالسياسة المالية والنقدية لشاخت، مدير البنك المركزي الألماني. كان المتميز فيها بالإضافة إلى ما سبق، التركيز على الإنفاق العسكري بعد الخروج على اتفاقية فرساي التي فرضت تحجيم تسليح ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. تم التوسع بشدة في التسليح، خاصة في الدبابات والغواصات والأسلحة الثقيلة، تمهيداً لدخول الحرب العالمية الثانية، ليس فقط انتقاماً من اتفاقية فرساي المهينة، ولكن لاستعادة هدف إعادة تقسيم المستعمرات، واحتلال بلدان ذات موارد بترولية وفيرة تحتاجها ألمانيا، على حساب احتلال بلدان أخرى.

عرفت تلك السياسات الجديدة للخروج من المأزق الاقتصادي بالسياسة الكينزية،

لمتابعة القراءة اضغط هنا

«كندة»

الكتلة النسائية الديمقراطية الكويتية

الكشف المبكر عن سرطان الثدي في الكويت.. هل تتساوى النساء في فرص الوقاية؟



تكمن أهمية الفحص المبكر في أن سرطان الثدي قد يكون موجوداً في مراحله الأولى من دون أن يسبب أي أعراض ملحوظة، ولذلك فإن الاعتماد على ظهور الأعراض وحدها قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخر اكتشاف المرض. وهنا تبرز أهمية برامج الفحص المبكر، وعلى رأسها التصوير الشعاعي للثدي «الماموغرام»، باعتباره وسيلة أساسية للكشف عن التغيرات في أنسجة الثدي قبل أن تصبح محسوسة أو تظهر أعراضها.

ومن الضروري تصحيح مفهوم شائع لدى الكثير من النساء، وهو أن فحص الثدي يصبح ضرورياً فقط عند الشعور بألم أو وجود مشكلة واضحة. فالفكرة الأساسية من الكشف المبكر هي أن يُجرى الفحص قبل ظهور الأعراض، وفي الوقت الذي تكون فيه المرأة بصحة جيدة، لأن الانتظار حتى ظهور المشكلة يعني أن المرض قد يكون وصل إلى مرحلة أكثر تقدماً، وقد تصبح خيارات العلاج أكثر تعقيداً.

وفي الكويت، يمثل سرطان الثدي أكثر من ٤٠٪ من حالات السرطان المسجلة لدى النساء، وفق ما أكده وزير الصحة د. أحمد العوضي في سبتمبر ٢٠٢٦. كما يتجاوز عدد المرضى المتعايشين مع المرض، ممن يتلقون العلاج والمتابعة في مرافق وزارة الصحة، ٨ آلاف حالة. وتؤكد هذه الأرقام أهمية تعزيز الكشف المبكر وتسريع التشخيص والوصول إلى العلاج في الوقت المناسب.

برنامج الكشف المبكر.. من المستفيد؟

أطلقت وزارة الصحة البرنامج الوطني للكشف المبكر عن أمراض الثدي عام ٢٠١٤، بهدف

الكشف المبكر عن سرطان الثدي لدى النساء فوق سن الأربعين. كما طورت الوزارة خدمات الفحص والتشخيص، وأتاحت حجز المواعيد عبر تطبيق «سهل».

لكن وجود برنامج وطني للكشف المبكر لا يعني بالضرورة أن جميع النساء في الكويت يحصلن على الفرصة نفسها للوصول إلى الفحص الوقائي.

وتبرز هنا مسألة الوصول إلى الخدمة وفق الجنسية والوضع الاقتصادي. فبحسب المعلومات المنشورة حول البرنامج الوطني للكشف المبكر عن أمراض الثدي، فإن حجز مواعيد الفحص عبر البرنامج الحكومي مخصص للكويتيات، بينما قد تواجه النساء غير الكويتيات، بما في ذلك المقيمات والعاملات المنزليات والنساء من فئة غير محددي الجنسية، عوائق مختلفة أمام الحصول على الفحص الوقائي بصورة منتظمة.

وتصبح هذه المسألة أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بفحص هدفه الأساسي هو الوقاية والكشف قبل ظهور الأعراض، فإذا ارتبط الوصول إلى الفحص بالقدرة على دفع تكلفته أو بتوفر شروط إجرائية معينة، فإن النساء الأكثر هشاشة اقتصادياً واجتماعياً قد يكن الأقل قدرة على الاستفادة من الوقاية.

الوصول إلى الفحص.. تحديات مستمرة

المشكلة لا تتعلق فقط بوجود خدمة الفحص، وإنما بمدى سهولة الوصول إليها واستمرارية الاستفادة منها.

فالتوعية بسرطان الثدي تزداد بصورة واضحة خلال شهر أكتوبر، وهو أمر مهم، لكنه لا يكفي. الكشف المبكر يحتاج إلى توعية مستمرة على مدار العام، تصل إلى النساء في أماكن وجودهن المختلفة وباللغات التي يفهمنها.

فالمرأة العاملة في منزل، أو المرأة ذات الدخل المحدود، أو المرأة التي تواجه حاجزاً لغوياً، قد لا تتمكن بسهولة من الوصول إلى فعالية توعوية في مجمع تجاري أو ندوة عامة. ولذلك فإن الاعتماد على الفعاليات الموسمية وحدها قد يترك خارج دائرة التوعية نساء هن في أمس الحاجة إليها.

كما أن التوعية يجب ألا تقتصر على الدعوة إلى الفحص بصورة عامة، بل ينبغي أن تشرح للنساء أهمية الكشف المبكر، ومتى يكون الفحص مناسباً، وكيفية الوصول إليه، وما الذي ينبغي فعله عند ظهور أي تغير في الثدي. وتزداد أهمية هذه الجهود في ضوء تأكيد وزارة الصحة أن مكافحة سرطان الثدي تبدأ بالتوعية والكشف المبكر، وتمتد إلى التشخيص والعلاج والتأهيل والمتابعة.

نحو فحص متاح لجميع النساء

إذا كان الكشف المبكر من أولويات السياسة الصحية، فإن الخطوة التالية هي ضمان أن تكون الوقاية متاحة بصورة عادلة لجميع النساء على أرض الكويت.

ويشمل ذلك العمل على توسيع نطاق برامج الكشف الوقائي، بحيث لا تكون الجنسية عائقاً أمام الوصول إلى الفحص المبكر، مع وضع معايير طبية واضحة تحدد الفئات العمرية والفترات المناسبة للفحص وفق الأدلة الطبية ومستوى الخطورة.

كما ينبغي الانتقال من التوعية الموسمية إلى التوعية المستمرة طوال العام، باستخدام وسائل رقمية وإعلامية تصل إلى النساء بلغات متعددة، مع

لمتابعة القراءة اضغط هنا



بقلم: علي العوضي

رئيس تحرير جريدة الديمقراطي الإلكترونية

"التكويت".. من الوظيفة إلى المعرفة والإنتاج والتنمية



الأرقام التي نشرتها "القبس" في ٢٢ أغسطس الماضي حول ارتفاع نسب التكويت في عدد كبير من مؤسسات الدولة، ووصول بعضها إلى ما يقارب المئة في المئة، تستحق التوقف أمامها، ليس باعتبارها مؤشراً على تقدم سياسة إحلال الكوادر الوطنية – فقط -، وإنما لأنها تفتح أمامنا قضية أكبر تتعلق بمستقبل الشباب الكويتي، والتعليم، وسوق العمل، وطبيعة الاقتصاد الذي نريد بناءه خلال السنوات المقبلة، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة لمحاولة مناقشتها للوصول إلى خمسة مفاهيم لـ "التكويت": الوظيفة، المعرفة، الإنتاج، التنمية، والقدرة.

"التكويت"، بمفهومه المباشر، يعني إحلال المواطن في وظيفة كان يشغلها غير الكويتي، وهو هدف مفهوم ومطلوب خصوصاً مع دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل، وحاجة الدولة إلى توفير الفرص أمامهم والاستفادة من القدرات والكفاءات الوطنية.

لكن ماذا يحدث عندما تصل إحدى المؤسسات إلى نسبة تكويت تبلغ ٩٠ أو ٩٥ أو حتى ١٠٠ في المئة؟ هل يعني ذلك أن مهمتنا انتهت؟

هنا، في اعتقادنا، تبدأ القضية الأهم ولا تنتهي عندها، فالسؤال ليس:

كم كويتياً يعمل؟ بل: أين يعمل؟ وما طبيعة العمل الذي يقوم به؟ وما الخبرة التي يمتلكها؟ وما مقدار ما ينتجه؟ وهل أصبحت المعرفة اللازمة لإدارة المؤسسة وتطويرها موجودة داخلها؟

وبعبارة أخرى نحن بحاجة إلى الانتقال من

الحديث عن "تكويت الوظيفة" إلى مفاهيم أوسع لـ "التكويت".

كيف وصلنا إلى هنا؟

لا يمكن فهم قضية التوظيف في الكويت بمعزل عن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده المجتمع بعد النفط - فذلك مبحث كبير -. لقد مكّنت الثروة النفطية الدولة من بناء مؤسسات حديثة، وتوسيع التعليم والصحة والخدمات، وتحسين مستوى معيشة المواطنين. ومع توسع مؤسسات الدولة أصبحت الوظيفة الحكومية أيضاً أحد المسارات الرئيسية لعمل المواطنين.

ومع مرور السنوات تشكل وضع نعرفه جميعاً: أصبح القطاع الحكومي يستوعب النسبة الأكبر من العمالة الوطنية، بينما اعتمدت قطاعات واسعة من النشاط الخاص على العمالة الوافدة. لكن لا يمكن تحميل الشباب مسؤولية هذا الوضع.

فالشاب عندما يبحث عن وظيفة مستقرة، وأجر مناسب، وضمان وظيفي، فإنه يتعامل مع الخيارات المتاحة أمامه التي يوفرها له الواقع. وإذا كانت الوظيفة الحكومية أكثر "جاذبية" - من غيرها- لاعتبارات كثيرة، منها: طبيعة العمل السهلة والمريحة في العديد من القطاعات، والاستقرار الوظيفي، وقلة الجهد المبذول، فمن الطبيعي أن يتجه إليها.

لهذا فإن تغيير اتجاه الشباب نحو العمل لا يتحقق بالمطالبة وحدها، وإنما بتغيير الظروف التي تجعل خياراً معيناً أفضل من غيره. فالمشكلة ليست في سلوك الفرد وحده، بل في البيئة الاقتصادية التي تصنع هذا السلوك.

الإحلال وحده لا يكفي

من هنا، فإن إحلال المواطن مكان الوافد رغم أنه يمثل خطوة مهمة، إلا أنه لا يعالج اختلالات سوق العمل لنأخذ هذه الفرضية:

مؤسسة حكومية وصلت إلى نسبة تكويت تبلغ ١٠٠ في المئة، السؤال التالي يجب أن يكون: ما الذي تغير في هذه المؤسسة؟

-هل ارتفعت كفاءتها؟

-هل أصبحت أكثر إنتاجاً؟

-هل امتلك موظفوها المعرفة والخبرة التي تحتاج إليها؟

-هل أصبح الشباب فيها جزءاً من اتخاذ القرار والتطوير؟

فإذا تغير اسم الموظف وبقيت طريقة العمل كما هي، فإننا نكون قد نجحنا في الإحلال، لكننا لم نصل بعد إلى التطوير، وهذا هو الفارق الذي ينبغي الانتباه إليه.

فهدف التكويت لا يجب أن يكون مجرد وضع المواطن على الكرسي، وإنما إعداده لكي يمتلك العمل الذي يقوم به معرفةً وخبرةً وقدرةً على التطوير.

الشباب ليسوا مجرد طالبي وظائف

هنا يأتي دور الشباب، فالتعامل مع الشباب باعتبارهم أعداداً من الخريجين ينبغي توزيعهم على الوظائف يحوّل قضية كبيرة إلى مسألة إدارية صغيرة.

الشباب في أي مجتمع يمثلون القوة الأكثر قدرة على التعلم والتجديد والتعامل مع التحولات الجديدة. وهم ليسوا مجرد فئة عمرية، وإنما طاقة اجتماعية لا تتحول إلى قوة فعلية إلا بالتأهيل وإفساح المجال أمامها لتحمل المسؤولية.

لذا فإن تمكين الشباب لا يبدأ عند قرار التعيين ولا ينتهي به.

إنه يبدأ من المدرسة والجامعة، ثم التدريب، ثم المؤسسة التي يعملون فيها، ومدى قدرتها على تطوير مهاراتهم وإعطائهم فرصة للمبادرة وتحمل المسؤولية.

فقد نضخ دماء شابة في مؤسسة قديمة، لكن إذا بقيت طريقة التفكير والعمل والإدارة كما هي، فإننا نكون قد جددنا أعمار الموظفين ولم نجدد المؤسسة.

لمتابعة القراءة اضغط هنا



بقلم: عبد الله جناحي

كاتب وباحث اقتصادي واجتماعي
وناشط سياسي من البحرين

صناعة السعادة الصحية بين الشك واليقين



صدر عن وزارة الصحة الكويتية القرار الوزاري رقم (٢٢٥)، وذلك في شهر أغسطس ٢٠٢٦ بشأن لائحة الاشتراطات والضوابط عامة لتراخيص مزاولة المهنة لتقديم العلاج النفسي والاستشارات النفسية في القطاع الطبي الحكومي والقطاع الطبي الأهلي والاشتراطات والضوابط الواجب توافرها في المنشآت الصحية الأهلية المرخصة لتقديم العلاج النفسي والاستشارات النفسية. القرار لم يأتِ من فراغ، بل سبقته مطالب وتحركات مهنية لتنظيم ممارسة العلاج والاستشارات النفسية وحماية المراجعين من انتحال الصفات المهنية والممارسات غير المستندة إلى أدلة علمية.

وواضح من هذا القرار أنه يهدف إلى ضبط الوضع الصحي وعدم الاستغلال من قبل أشخاص أو مؤسسات خاصة تتلاعب بعقول الناس، وتوهمهم بأن لديها "العلاج السحري" لحالاتهم المرضية، والنفسية منها على وجه الخصوص. لذلك، شمل هذا القرار، حظر جميع الأنشطة التي تُقدم تحت أي مسمى أو وصف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التوجيه الحياتي أو الإرشاد الحياتي أو تطوير الذات أو تنظيم التفكير أو السلوك، متى كان من شأن تلك الأنشطة التأثير على الحالة النفسية أو السلوكية أو العاطفية للفرد، إلا من خلال مزاولة مهنة مرخص لها في العلاج النفسي وضمن برنامج علاجي أو تدريبي مستند إلى الأدلة العلمية. ولذا، فقد حظر القرار استخدام أي ألقاب أو توصيفات، مثل معالج نفسي أو مستشار نفسي، أو موجه للحياة، أو غيرها من المسميات التي

تفيد أو توحي بتقديم خدمات نفسية للجمهور، متى كان استخدامها في سياق الإعلان أو الترويج أو تقديم الخدمات، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية أو منصات التواصل الاجتماعي، وبما يؤدي إلى إيهام الغير بممارسة خدمات تدخل ضمن نطاق العلاج النفسي أو الاستشارات النفسية الخاضعة للترخيص.

وإلى هنا، فالمسألة طبيعية ومنطقية ومقبولة، وهي تدخل ضمن تنظيم القطاع الصحي وعدم تداخله مع أنشطة تمارسها جمعيات أهلية، أو مؤسسات خاصة مسجلة ومرخصة كالأندية الصحية، أو المراكز الخاصة وأندية الرشاقة والمساجات والارتخاء الجسدي أو النفسي. وذلك مقابل رسوم مالية للاشتراك في هذه الدورات "العلاجية" الروحانية تحت إشراف "اختصاصيين" و"استشاريين" يحملون "شهادات" من معاهد مختصة لهذه "الرياضات" الروحانية والعضوية. وبهدف عدم خلق التداخل بين العلاج الصحي، والممارسة الخاصة الحرة للإنسان في البحث عن ملاجئ للراحة الجسدية والنفسية والروحية والتأملية، كحق إنساني، بشرط عدم إعطاء "أوهام" علاجية من قبل مدربين غير اختصاصيين لا ينطبق عليهم المعايير المهنية والطبية. وعليه فقد حدد القرار الوزاري الكويتي، الأساليب أو المسميات التي يشملها الحظر (المنع)، والتي يتم الإعلان عنها باعتبارها نوع من أنواع العلاج النفسي. ومنها: العلاج بالموسيقى، العلاج بالدراما، تنظيم الجهاز العصبي أو العلاج بالتنفس التحولي أو الوعي التنفسي أو العلاج بالتنفس أو أو التنويم الايجابي. وذلك إذا ما تم تقديمها من قبل أشخاص غير مرخص لهم بمزاولة خارج منشأة مرخصة، أو على نحو لا يتفق مع المعايير المهنية. أي إنه تم حظر تقديم أي خدمات نفسية تحت مسمى الاستشارات النفسية إذا كانت لا تستند إلى أسس علمية معترف بها من قبل الجهات الفنية المختصة، أو كانت تندرج تحت ممارسات غير قائمة على أدلة علمية معتمدة، أو تُقدم على قدرتها على علاج الاضطرابات النفسية دون سند مهني، أو ممارسات زائفة، أو وهمية، أو غير علمية، وذلك بغض النظر عن المسميات المستخدمة أو طريقة تقديمها أو الترويج لها.

ولذلك أشار القرار إلى بعضها، على سبيل المثال لا الحصر، وهي: العلاج بالطاقة والريكي - العلاج البراني- التشي كونغ، أي تقنية طاقة الحياة، بالتحكم في التنفس، وتسمى أيضاً بزراعة طاقة الحياة- علم التوكيدات؛ وهو ممارسة نفسية وسلوكية تعتمد على تكرار عبارات إيجابية وموجّهة بهدف إعادة برمجة الأفكار اللاشعورية، واستبدال المعتقدات السلبية بأخرى إيجابية تعزز الثقة بالنفس والتحفيز. وبالتالي التأثير على العقل الباطن الذي يتقبل التكرار كحقيقة، فيعدّل السلوك والتوقعات بناءً عليه. وبينما تعمل التشي كونغ على توازن الطاقة عبر الحركة والتنفس، يعمل علم التوكيدات على توازن العقل عبر اللفظ والتفكير؛ وهما وجهان لعملة واحدة في الطب التكميلي الصيني لتحقيق التكامل بين الجسد والعقل- دورات توازن طاقة الانوثة والذكورة- البرمجة اللغوية العصبية- البرمجة المعرفية - الهندسة الذهنية والنفسية - تفعيل التنشيط الجيني النفسي؛ أي التفاعل الحيوي بين العقل والجينات، حيث تعتبر هذه التقنية بأن صحتنا النفسية ليست منفصلة عن بيولوجيتنا، بل هي أداة قادرة على إعادة برمجة عملها على المستوى الجزيئي، وذلك لـ ٩٨٪ من الجينات قابلة التأثير عليها، عكس ٢٪ فقط من الجينات الثابتة والتي لا يمكن التأثير عليها- الإعداد النفسي أو العصبي الروحي أو تفعيل موجات الدماغ أو موجات ألفا- العلاج

بقانون الجذب - العلاج النفسي باليوغا- العلاج بالتحكم بالنفس - العلاج بالديانا؛ لم أتمكن من الحصول على تعريف محدد له، وقد يكون علاج للهرمونات العصبية والجنسية بالأعشاب أو الحبوب الكيميائية أو بالكهرباء- العلاج بالقطبية، وهو نوع من الطب البديل يعتمد على فكرة موازنة طاقة الحياة في الجسم، ويُعتقد أنها الأساس في الصحة والمرض. وهو دمج الممارسات الطبية التقليدية مع الحكمة الشرقية في العلاج. من خلال تدفق الشحنات الإيجابية في المجال الكهرومغناطيسي للجسد التي تتحكم في تدفق الطاقة، وأي انسداد أو خلل في هذا التدفق يؤدي إلى المرض. لذا، يهدف العلاج إلى إزالة هذه الانسدادات وإعادة التوازن، عبر اللمس والتدليك أو وضع اليدين فوق الجسد لتعديل تدفق الطاقة، وغالباً تستخدم هذه التقنية للتخفيف من الإجهاد، الألم المزمن، القلق، الاكتئاب، والإعياء المصاحب للسرطان. ويختلف هذا العلاج عن العلاج بالريكي الذي يقتصر على اللمس لنقل الطاقة، بينما القطبية تشمل النظام الغذائي والتمارين والإرشاد. -العلاج بالتأمل- العلاج الايقاعي وتناغم الأنماط والوضوح الذهني- العلاج وتقنية الحرية النفسية- العلاج بخط الزمن؛ وهو تقنية علاجية نفسية ضمن البرمجة اللغوية العصبية (NLP) التي تعتمد على فكرة أن كل شخص يختزن ذكرياته ومشاعره على شكل "خط زمني" وهمي في عقله يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل. يهدف العلاج إلى إزالة المشاعر السلبية والمعتقدات المقيدة المرتبطة بأحداث الماضي، واستبدالها بأخرى إيجابية- العلاج النفسي بتحليل لغة الجسد - العلاج بخط اليد - العلاج بالألوان - العلاج بالأصوات أو موجات الأصوات - العلاج بحقل الفكر - العلاج بالذبذبات - العلاج بالموجات - العلاج الروحاني - العلاج الكوني أو بذور النجوم، وهو علاج ديني مؤمن بأن أصل طاقة الإنسان جاء من الكون الخارجي، وأن الإنسان نفسه قد جاء من بذور النجوم - الاسقاط النجمي؛ وهو ليس علاجاً نفسياً معترفاً به علمياً، بل هو ممارسة روحانية تعتمد على فكرة انفصال "جسد الطاقة" (الجسم الأثيري) عن الجسد المادي، والسفر به إلى عوالم أخرى بغرض الشفاء - علاج وتدقية الشاكرا؛ هو ممارسة ضمن الطب البديل تعتمد على فكرة وجود مراكز طاقة رئيسية في الجسم، وعددها سبع شاكرات تمتد على طول العمود الفقري، وتهدف إلى موازنة وتنقية هذه المراكز لتحقيق الصحة النفسية والجسدية. ويُعتقد أن كل شاكرا مرتبطة بغدد وأعضاء معينة، وحالتها (نشطة أو منغلقة) تؤثر على الصحة الجسدية والعاطفية.

ولا توجد طريقة واحدة، بل تشمل تقنيات متنوعة لتحفيز تدفق الطاقة: اليوغا والتأمل والتنفس: تمارين وتركيز ذهني للاسترخاء وتنشيط الطاقة. العلاج بالألوان والبلورات باستخدام أحجار كريمة أو ألوان محددة لكل شاكرا. العلاج بالصوت: استخدام أصوات أو أوعية معدنية لإحداث اهتزازات. اللمس والتدليك: تقنيات مثل الريكي (العلاج بالطاقة الياباني) والعلاج بالقطبية. العلاج العطري: استخدام الزيوت العطرية في الحمام أو التدليك. الوخز بالإبر لتحفيز مسارات الطاقة. علاج وتلقية الاورا أو حقل الطاقة؛ هو ممارسة روحانية بديلة تعتقد بوجود مجال طاقي غير مرئي (يُسمى الأورا أو الهالة) يحيط بالجسم المادي، ويهدف إلى تنظيفه وإزالة الشحنات السلبية العالقة فيه لاستعادة التوازن الصحي والنفسي - العلاج بالأحجار والكريستالات - التنويم المغناطيسي المسرحي أو الزائف - أو غيرها من الممارسات المماثلة.

وواضح بأن كثرة من هذه العلاجات قد انتشرت وانتقلت إلى تلك الأندية الصحية والمؤسسات

الأهليــة أو الخاصــة التــي تعلن بيــن الحيــن والآخر عن إقامــة دورات تدريبية وورش عمل، مقابل رســوم محــددة "للاستشــاريين" و"المعالجيــن" المختصين فــي هــذه "الرياضــات!". والمتخرجيــن مــن معاهد ومراكز منتشــرة في دول شــرق آســيا، كالهند وتايلند واليابــان، ولعــل الصيــن المعاصــرة أيضاً. ولــذا، لم يغفل القرار بالإشــارة لذلــك، حيث حَظَرَ اســتخدام أو تقديم أي ممارســات أو أســاليب أو برامج ذات طبيعة نفســية أو ســلوكية، متــى قُدمــت خارج ســياقها المهنــي الصحيــح، أو دون اســتناد إلــى بروتوكولات علاجيــة معتمــدة، أو دون تأهيل مهني مناســب، أو إذا تم تقديمهــا من قبل أشــخاص غيــر مرخص لهم بمزاولــة المهنــة وفق أحــكام هــذا القــرار، أو خارج منشــأة صحية مرخصة لتقديــم الخدمات النفســية، أو على نحــو لا يتفق مــع المعايير المهنيــة المعترف بها، أو دون الالتزام بأســس علمية قائمــة على الأدلة، أو إذا قدمــت تحــت مســميات بديلة أو عامــة بقصد "التحايل"، أو ضمــن إطار "تدريبــي أو تثقيفي أو تنموي رغم تضمنهــا في حقيقتها تــدخلاً نفســياً أو علاجياً"، أو إذا تضمنــت "ادعــاءات مباشــرة أو ضمنيــة بعلاج اضطرابات أو أعراض نفســية أو ســلوكية" دون ســند مهنــي مرخص.

كيــف تــم إقحــام "الصحــة النفســية" فــي الاقتصاد العولمي؟

ظاهــرة انتشــار "عيــادات" وأندية للاستشــفاء النفســي، ازدادت بشــكل ملحــوظ، وذلك منــذ أواخر العقــد الأول مــن القــرن الحــادي والعشــرين. بــل وقد وصلت هــذه الظاهــرة إلــى أروقــة الحكومات، وفــي مقــرات كبريــات الشــركات. فمــا هــي جذور هــذه الظاهــرة الجديــدة؛ النفســية الاجتماعية الاقتصاديــة، التي ســميت لــدى البعــض بصعود "صناعــة" الصحة والســعادة.

أصــدر المجلــس الوطنــي للثقافــة والعلــوم والآداب بدولــة الكويــت، ضمــن سلســلة "عالــم المعرفــة" ترجمة لكتــاب "صناعــة السّــعادة، كيف باعت لنــا الحكومات والشــركات الكُبــرى الرفاهية؟". للدكتــور ويليــام ديفيــز. وقد أشــار هذا الكتــاب إلى جــذور اهتمــام عمالقة الاقتصــاد العالمــي بتحويل "الصحــة النفســية والســعادة" إلــى "ســلعة" تباع وتشــترى، ومــن ثــم تحقــق أرباحــاً خياليــة لهؤلاء المحتكريــن بمفاصــل الحيــاة! وفــي مقدمــة هذا الكتــاب يوضح بأنه منذ تأســيس المنتــدى الاقتصادي العالمي فــي عــام ١٩٧١، صــار اجتماعه الــذي ينعقد ســنوياً فــي مدينــة دافــوس السويســرية، بمنزلــة مؤشــر مفيد لــروح العصــر الاقتصــادي العالمي؛ إذ تســتقطب هــذه الاجتماعات، التــي تســتمر بضعة أيــام، مديرين تنفيذييــن، وكبار السياســيين، وممثلين لمنظمــات غيــر حكوميــة، وقلة مــن المشــاهير المهتميــن بمعالجــة القضايا الرئيســة التــي تواجه الاقتصــاد العالمــي، وصنــاع القــرار المعنييــن بتلــك القضايا. لــم تكــن اهتمامــات المنتــدى في ســبعينيات القــرن المنصــرم، تتجــاوز تدهــور نمو الإنتاجية فــي أوروبا. وفــي الثمانينيات، أصبح شــغله الشــاغل إزالة قيود الســوق. وفــي التســعينيات برز الابتــكار والإنترنت، ثم بحلــول العقــد الأول من القرن الجديــد وحالــة الانتعــاش التــي شــهدها الاقتصاد العالمــي، بــدأ المنتــدى بتبنــي اهتمامــات أكثــر «اجتماعيــة» إلــى جانب هاجــس الأمن الذي شــغل العالــم بشــكل واضح عقــب أحــداث الحادي عشــر مــن ســبتمبر. أمــا خلال الســنوات الخمــس التي تلت الانهيــار المصرفــي في عــام ٢٠٠٨، فقــد انصبت اهتمامــات اجتماعــات دافوس على كيفية اســتعادة حالــة الانتعــاش التــي كان الاقتصــاد العالمــي قد

لمتابعة القراءة اضغط هنا

د. نضال الشرتوني

دكتور في هندسة الطاقة، أستاذ جامعي من لبنان



اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين وتكديس الأسلحة البيولوجية وتدميرها



تنص اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وتكديسها على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة إذ تشير إلى قرارها ٢٦٦٢ (الدورة ٢٥) المتخذ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ واقتناعاً منها بضرورة اتخاذ التدابير الفعالة لإزالة أسلحة التدمير الشامل الخطيرة من أمثال تلك التي تنطوي على الاستفادة من العوامل الكيميائية والبكتريولوجي (والبيولوجية) في الاعتداءات العسكرية لجميع الدول. من أهمية عاجلة.

وإذ تسلم بأن الاتفاق على حظر الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكوينية يمثل الخطوة الأولى الممكنة على طريق الوصول إلى اتفاق على التدابير الفعالة اللازمة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية. أقرت الاتفاقية في ١٩٧٢/١٠/٤ وأصبحت نافذة المفعول في ١٩٧٥/٣/٢٦ بعد توقيع ٢٢ دولة. وحالياً تلتزم الاتفاقية ما يزيد عن ١٦٥ دولة وقعت عليها. [1]

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المادة الأولى من هذه الاتفاقية بأن لا تعمد أبداً. في أي ظرف من الظروف. إلى استحداث أو إنتاج أو تخزين ما يلي. ولا اقتنائه أو حفظه على أي نحو. كما تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن لا تحول إلى أي كان. بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أياً من العوامل أو التكسينات أو الأسلحة أو المعدات أو وسائل الإيصال المعينة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية. وبأن لا تقوم. بأية طريقة كانت. بمساعدة أو تشجيع أو تحريض أية دولة أو مجموعة من الدول أو أية منظمة دولية على

صنعهـا أو اقتنائها علـى أي نحو آخر.

ليس فـي هـذه الاتفاقيـة أي نص يصـح تأويله على أنه يحـد أو ينتقـص بأي حـال من الأحـوال من الالتزامات المترتبـة على أية دولة بموجـب بروتوكول حظر الاسـتعمال الحربي للغازات الخانقة أو السـامة أو مـا شـابهها وللوسـائل البكتريولوجيـة. الموقع عليه فـي جنيف فـي ١٧ حزيران/ يونيـو ١٩٢٥.

لكن تكمن المشـكلة فـي غياب نظـام مراقبة فعّال للتحقق من مـدى الالتزام بالمعاهـدة. مما حَد من فاعليتها وأتـاح الفُرصة للـدول المتقدمة بتطوير الأسـلحة البيولوجية سـراً. ممـا يمدهـا بالقوة في السـيطرة على العالم والقـدرة على إبادة الشـعوب.

التفاف الولايات المتحدة الأميركية على الاتفاقية

حاولـت الولايـات المتحـدة الأميركية. منـذ البداية. المراوغة للتنصل مـن توقيع الاتفاقيـة الدولية والالتفاف عليها والعمـل على إصـدار مجموعـة قوانيـن داخلية لتحمي نفسـها من أية مسـؤولية عن تجاربهـا في حقل الأسـلحة الجرثومية واسـتخدامها في العديد مـن الدول تمكنـت الولايـات المتحدة. منذ ذلـك الحين. مـن إصدار مجموعة مـن القوانين التشـريعية. وكأنها تزيـل عنها أية مسـؤولية عن عـدم تنفيذها شـروط الاتفاقيـة الدولية الصادرة عـام ١٩٧٢.

نتوقـف. على سـبيل المثـال لا الحصـر. عند بعض حقائـق الالتفـاف الأميركي:

١- تأسـيس "وكالـة الحـد مـن التهديـد الحربـي"Defense threat. reduction agency (DTRA) لمكافحة التهديـدات البيولوجية. التي وافق عليها فـي عـام ٢٠٠٩ الرئيس الأميركي بـاراك أوباما.

٢ - اللافـت هنـا ليـس فقط اسـم الوكالـة: (الحد مـن التهديـد الدفاعـي؟!). بل فـي مهمة هـذه الوكالة التي تمول مـن قبل المخابـرات الأميركيـة ووزارة الدفاع (البنتاغون). وتحت مظلـة هذه الوكالة تـم توقيع العديد مـن اتفاقيات التعـاون فـي مجـال الحـرب البيولوجية وتأسـيس وتمويـل مختبرات والقيـام بدراسـات وتجارب بيولوجية مع بلـدان عديدة كما سـتظهر لاحقـا حقيقة نشـاط هذه الوكالة.

٣- إصـدار " قانون باتريـوت" [٢] الذي تـم اعتماده في العـام ٢٠٠١ بعد تفجيـرات أيلـول التي اسـتهدفت الولايات المتحدة. والهجـوم بالجمـرة الخبيثة علـى الكونغرس. فقانون باتريـوت "يلغي القيـود المفروضة علـى التعامل مع مسـببات الأمـراض الجرثوميـة إذا كان هـذا العمل بتفويض مـن الحكومـة الأميركية".

يُشـار إلـى أن الإدارة الأميركيـة. آنـذاك. أدخلت ما يعـرف بـ "البنـد ٨١٧" على مـواد قانـون باتريـوت. لعام ٢٠٠١. وهـو يتيـح للحكومـة تطويـر وتخزيـن أسـلحة بيولوجيـة ونظـم إطلاقها مـن دون قيـود. أي أنـه بند يلغـي. عمليـاً نصـوص الاتفاقيـة الدوليـة الموقعـة عليهـا. كل هذا عـزز رفـض الولايـات المتحـدة الوفاء بالتزاماتهـا بموجـب اتفاقيـة الأمـم المتحـدة المقرة فسـمحت لنفسـها بالاسـتمرار فـي متابعة نشـاطها العسـكري في مجـال الحـروب الجرثومية علـى اختلاف أشـكالها وأنواعهـا وفـي مناطـق مختلفة مـن العالم. مما يشـكل خطـراً علـى البشـرية جمعـاء ومصيرها. نلاحـظ مـن خلال مـا تقـدم كيـف بـررت الولايـات المتحـدة لنفسـها التنصـل مـن الالتـزام بالاتفاقيـة الدولية حـول حظر الأسـلحة البيولوجية واسـتخدامها. ويتجلـى ذلـك فـي أن المـادة الأولـى مـن اتفاقيـة الأسـلحة البيولوجيـة لا تحظـر "البحـوث" "لأغـراض وقائيـة أو حمائيـة أو لأغـراض سـلمية أخـرى". هذا النـص اسـتغلته حكومـة الولايـات المتحـدة ليصبح اسـتثناء تبـرر بفضله إلغـاء القاعـدة العامـة لحظر "الأسـلحة البيولوجيـة" الموجـودة في المـادة الأولى من اتفاقيـة الأسـلحة البيولوجيـة. ونلاحـظ. أيضاً. أن اتفاقية الأسـلحة البيولوجية لا تحظر حرفياً "اسـتخدام

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: فارح درر

كاتب صومالي

تاريخ التدخلات الأميركية في الصومال



في الذكرى الثالثة والثلاثين لمعركة مقديشو، نعود الى ٣ أكتوبر ١٩٩٣ حين سقطت مروحيتان أميركيتان من طراز بلاك هوك فوق أحياء العاصمة. ولم يسقطهما جيش نظامي، بل مقاتلون من أهل المدينة بأسلحة خفيفة وقاذفات آر. بي. جي، ونساء وأطفال بالحجارة والمولوتوف. حوصرت أقوى قوة خاصة في العالم في شوارع حي لا تعرفه، وخرجت منه بـ ١٨ قتيلاً وعشرات الجرحى والأسرى، وبعد أشهر كانت تجمع عتادها وتغادر. هذه هي المعركة التي يسميها الأميركيون Black Hawk Down، ويسميها الصوماليون الهزيمة. وحملت منها واشنطن عقدة سمتها "متلازمة الصومال"، فأعادت كتابة قواعد تدخلها العسكري في العالم. لكن الذكرى لا تستعاد للاحتفال، بل لفهم ما قبلها وما أنتجته بعدها، فهي حلقة في تدخلات تمتد من ١٩٦٠ إلى اليوم.

١٩٦٠-١٩٨٠: من موسكو إلى واشنطن

في ١ يوليو ١٩٦٠ اتحد اقليمان خرجا لتوهما من الاستعمار البريطاني والإيطالي في دولة واحدة. وبين ١٩٦٠ و١٩٦٩ عاش الصومال تجربة برلمانية نادرة في أفريقيا: صحافة حرة، وأحزاب متعددة، وبرلمان يحاسب، ورئيس سلم السلطة طوعاً بعد خسارته الانتخابات.

أما واشنطن فلم يكن هذا الاستقلال ذا قيمة عندها، لأن حليفها في القرن الأفريقي اختير من أيام الاستعمار: إثيوبيا بقيادة هيلا سيلاسي، التي سلحتها في الخمسينيات؛ أما مقديشو فكانت طرفاً مزعجاً، يطالب بأراض صومالية سلبها الاستعمار قبل الاستقلال: أوغادين الذي سلمته بريطانيا لإثيوبيا سنة ١٩٥٤، ومنطقة الحدود الشمالية (NFD) التي

تركتهـا داخـل كينيا. طلـب الصوماليـون سلاحاً مـن الغـرب، فجاءهم عـرض متواضع مشـروط بألا يسـتعمل ضد الجيـران، فذهبوا إلى موسـكو وحصلـوا علـى مـا أرادوا. ولـم تراجع واشـنطن حسـابها بل ثبتـت رهانهـا على أديـس أبابا.

وانتهـت التجربـة البرلمانية فـي أكتوبر ١٩٦٩ باغتيـال الرئيس عبد الرشـيد شـرماركي، وبعدها بأيام قامت ثورة سـياد بـري، فتبنى "الاشـتراكية العلميـة" ووقعت موسـكو فـي ١٩٧٢ اتفاقاً على تطويـر ميناء بربـرة علـى خليـج عـدن. وحين اندلعت حـرب أوغادين فـي ١٩٧٧ اختارت موسـكو منغسـتو، فطرد سـياد بري السـوفييت واتجه إلى أميركا، لكـن الرئيـس كارتر رفض تسـليحه بحجة العـدوان على أراضي دولـة أخرى. ما غير الحسـاب لم يكن الصومـال بل إيران: فبعد سـقوط الشـاه وأزمـة الرهائن بحثت واشـنطن عن نقـاط لتواجد قواتهـا. طلبت مقديشـو سلاحـاً ثقـيلاً واعترافاً بمطالبهـا فـي أوغادين، فجـاء عـرض كارتر في يوليـو ١٩٨٠: ٤٠ مليـون دولار على سـنتين مقابل الوصول إلـى موانئ ومطـارات بربره ومقديشـو، ووقـع الاتفاق في أغسـطس.

الثمانينيات: عقد إيجار طويل الأمد

وسـع الرئيس ريغان المسـاعدات العسكرية، وبحلـول أواخـر ١٩٨٩ كانت واشـنطن قـد قدمت لمقديشـو ١٣٣.٥ مليون دولار. ومع اشـتداد القتال في الشـمال وتقـدم الحركة الوطنيـة الصومالية المدعومة خارجيـاً، صدرت عن مؤسسـة هيريتيج ورقة توصي بحماية منشـآت بربره ومقديشـو من هجمات الحركـة، وبتمديد اتفـاق ١٩٨٠ عند تجديده في ١٩٩٠. أي أن انهيـار البلد كان يقرأ في واشـنطن بوصفـه تهديـداً لعقـد إيجـار. وكانت حماسـتها لتلـك القواعـد قـد بـدأت تتراجع منـذ منتصف الثمانينيـات، ثم انهـار النظام فـي ١٩٩١ وتفككت البلاد بعد عشـر سـنوات مـن الـسلاح والتدريب والغطـاء الأميركي.

١٩٩٢-١٩٩٥: التدخل الأول المباشر

بـدأت القصـة قبـل التدخـل العسـكري بسـنوات. ففـي ١٩٨٦ حصلـت أربـع شـركات نفـط أميركيـة عملاقـة — كونوكـو وأموكو وشـيفرون وفيليبـس — علـى رخـص تنقيب قسـمت الصومال إلـى قطاعـات امتياز غطت ثلثي مسـاحته. ثم في أغسـطس ١٩٩٢ أرسـل الرئيـس جورج بـوش الأب قـوة رمزيـة لدعم الإغاثة الأممية، وفي ديسـمبر صـدر القرار رقم ٧٩٤، أول تفويـض أممي بفرض الـسلام بالقوة، ونزلت قـوة المهـام الموحـدة (UNITAF). لكن المبعـوث الأميركـي روبـرت أوكلـي اتخذ من مجمع كونوكـو في مقديشـو مقراً لـه، فصار مقر شـركة نفـط خاصة هـو المقـر الفعلي للدبلوماسـية الأميركية فـي بلد جـاءت لإنقاذه مـن المجاعـة. ومـع دخـول الرئيـس كلينتون البيت الأبيـض في يناير ١٩٩٣، توسـعت المهمة من الإغاثـة إلى نزع الـسلاح إلى مطـاردة محمد فـارح عيديد.

وفـي ١٢ يوليـو ١٩٩٣ كان نحـو ٨٠ مـن شـيوخ العشـائر والأعيـان مجتمعيـن فـي الطابـق الثاني من "بيت عبـدي"، يتشـاورون في عـرض سلام قدمه إليهم قائد البعثة الأممية نفسـه. وبلا إنـذار، أمطرت المروحيات الأميركيـة المبنى بالصواريـخ والمدفعية، والأوامـر تدمير غرفـة الاجتمـاع ودرج السـلم حتى لا ينجـو أحـد. استشـهد نحـو ٧٠ مـن الحاضرين في يوم سـماه الصوماليـون "الإثنين الدامـي". ولم تقدم

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. هشام روحانا

طبيب وكاتب ومترجم فلسطيني

حين أصبح المستحيل ممكنًا: نساء قرغيزستان والتحول السوفييتي



كنتُ أتجول قرب سوق أوش في بيشكيك، عاصمة جمهورية قرغيزيا، حين وجدت نفسي أمام مبنى حجري ذي طابع سوفييتي واضح. أمام المبنى تمثال لامرأة جالسة، وعلى الواجهة اسمها: كاكيش ريسكولوفا. لم أكن أعرفها من قبل. سرعان ما عرفت أن المبنى مرتبط بكلية الجراحة، وأن ريسكولوفا كانت واحدة من أبرز الجرّاحات في تاريخ قرغيزستان، بل تُذكر بوصفها أول امرأة جرّاحة في آسيا الوسطى.

لكن ما أثارني لم يكن فقط أن امرأة استطاعت أن تصبح جرّاحة في أربعينيات القرن العشرين، وإنما السؤال الأبسط والأكثر تعقيدًا في الوقت نفسه: كيف أمكن لفتاة مولودة في مجتمع ريفي رعوي في آسيا الوسطى، في مطلع القرن العشرين، أن تصل إلى هذه المكانة؟

قد يكون الجواب السهل هو الموهبة والطموح والإرادة الشخصية. وهي جميعاً ضرورية بلا شك. لكن هذا الجواب، على صحته الجزئية، يحجب المسألة الأساسية: لا تكفي الإرادة الفردية لكي تنتقل فتاة يتيمة من قرية في قرغيزستان إلى كلية الطب، ثم إلى الجراحة، ومنها إلى الأستاذية والأكاديمية العلمية. لا بد أن تكون هناك بنية اجتماعية كاملة جعلت هذا المسار ممكنًا.

وهنا تظهر الدولة السوفييتية.

وُلدت ريسكولوفا سنة ١٩١٨، أي بعد الثورة الروسية مباشرة تقريباً، وفي اللحظة التي كانت فيها السلطة الجديدة تحاول إعادة بناء مجتمعات الإمبراطورية السابقة

على أسس مختلفة جذرياً، لكن وسط حرب أهلية وتدخل جيوش أجنبية. كانت آسيا الوسطى من أكثر المناطق التي بدا فيها التناقض حاداً بين مشروع التحديث السوفييتي وبين البنى التقليدية القائمة: مجتمع ريفي واسع، اقتصاد رعوي وزراعي، أمية مرتفعة، وموقع اجتماعي متدني للمرأة يجعل دخولها إلى المهن الحديثة أمراً يكاد يكون مستحيلاً.

لم يكتفِ المشروع السوفييتي بإعلان أن المرأة مساوية للرجل أمام القانون. كان يريد تغيير الشروط المادية التي تنتج عدم المساواة نفسها. ولهذا كان لا بد من المدرسة. وكان لا بد من تعليم البنات. وكان لا بد من المدارس الداخلية لأطفال المناطق البعيدة النائية ولليتامى، ومن المعاهد المهنية، والجامعات المجانية، والمنح الدراسية، والسكن الطلابي، والمستشفيات العامة، ومؤسسات البحث العلمي. بهذا المعنى، قصة ريسكولوفا ليست مجرد قصة امرأة استثنائية؛ إنها أيضاً قصة مؤسسات.

فقدت والدها في سن مبكرة، لكنها دخلت مدرسة داخلية. ثم درست في مؤسسة طبية، وعملت في المجال الصحي، قبل أن تلتحق بالمعهد الطبي في فرونزه، الاسم السوفييتي لبيشكيك آنذاك. كانت تلك المؤسسة نفسها حديثة النشأة، جزءًا من مشروع تأسيس تعليم طبي عالٍ في جمهورية لم تكن تمتلك قبل سنوات قليلة شبكة جامعية وطبية مماثلة. وجاء الأساتذة والكتب والخبرات من مراكز الاتحاد السوفييتي المختلفة؛ موسكو بطرسبورغ كييف وخاركوف، لتنشأ بالتدريج طبقة جديدة من الأطباء والمهندسين والمدرسين والباحثين المحليين.

هنا تكمن مسألة أعتقد أنها كثيراً ما تضيع عندما نتحدث عن المساواة. هناك فرق بين أن تقول الدولة لفتاة فقيرة: يحق لك أن تصبحي طبيبة، وبين أن تنشئ مدرسة تستطيع أن تدخلها، وجامعة لا تحتاج إلى ثروة عائلية للالتحاق بها، ومنحة تستطيع أن تعيش منها، ومستشفى تستطيع أن تعمل فيه، ونظاماً للدراسات العليا تستطيع أن تواصل من خلاله مسيرتها العلمية الأولى مساواة قانونية، شكلية. أما الثانية فهي محاولة لبناء الشروط المادية للمساواة.

وريسكولوفا استفادت من هذه السلسلة بأكملها. أصبحت طبيبة ثم جرّاحة، وتقدمت في البحث والتدريس، وترأست قسماً للجراحة لعقود، وأشرفت على أجيال من الأطباء والباحثين. وهكذا لم تعد فقط امرأة تمكنت الدولة السوفيتية الجديدة من فتح الطريق أمامها، بل أصبحت هي نفسها واحدة من الأدوات التي أعادت من خلالها الدولة تشكيل المجتمع. الأمر أشبه بحركة دائرية: تُنشئ الدولة مؤسسة تعليمية لتصنع طبيبة؛ ثم تصبح الطبيبة أستاذة تصنع عشرات الأطباء؛ وهؤلاء ينتشرون في المستشفيات ويغيرون مستوى الصحة والحياة في المجتمع كله.

وإذا نظرنا إلى المسألة من منظور مادي تاريخي، فإن هذه النقطة أهم بكثير من قصص "النجاح الفردي" التي يحب الخطاب الليبرالي المعاصر سردها. فالفرد لا يتحرك في الفراغ. الإرادة نفسها تحتاج إلى طريق تسير فيه. والموهبة لا تتحول إلى قدرة اجتماعية ما لم تجد المدرسة والجامعة والمختبر والمستشفى والكتاب والوقت اللازم للدراسة. ليس السؤال إذن: لماذا كانت ريسكولوفا ذكية بما يكفي لكي تصبح جرّاحة؟ السؤال الأعمق: ما الذي حدث للمجتمع بحيث أصبح ممكنًا لذكاء امرأة مثلها أن يتحول إلى جراحة وعلم ومؤسسة؟

إن مسيرة تحرير النساء في آسيا الوسطى لم تكن عملية هادئة أو بريئة، بل ارتبطت بمشروع شديد المركزية لإعادة تشكيل المجتمع والثقافة، وبسياسات فوقية وقسرية بالضرورة وفي أحيان كثيرة إذ دخلت.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: موريس نهرا

كاتب وباحث، رئيس جمعية الصداقة اللبنانية - الكوبية



غيفارا الرمز الثوري الأممي الذي لا يغيب



لم يكن ارنستو تشي غيفارا أرجنتينياً فقط، بل كان في هويته الفكرية والإنسانية أميركياً لاتينياً وأممياً ينتمي إلى سكان الكرة الأرضية، ومطامحهم في التحرر من كل ظلم اجتماعي واضطهاد وطني لبلدانهم. ولذلك تشعر الشعوب وجماهير فقرائها بقرب غيفارا إليهم.. إلى همومهم وقضاياهم.. ضد الذين يستغلونهم ولو كانوا من أبناء جلدتهم.

ليس غريباً ان تنتشر صورة غيفارا في كل العالم متجاوزة حدود البلدان والقارات وأن تكثر الكتابات عنه في مختلف البلدان. فبعد مرور ٥٩ عاماً على استشهاد هذا المفكر الثوري وتخرجه كطبيب أصلاً من جامعة الارجنتين، شغلَهُ البحث والتفكير عن أسباب الفقر القاسي لدى شعوب أميركا اللاتينية الذي رآه بأم العين مع تخلّف تلك البلدان التي مر على معظمها وصولاً إلى غواتيمالا التي انتمى فيها إلى الحزب الشيوعي الغواتيمالي وكان في النضال معه ضد العدوان العسكري من جانب الولايات المتحدة للإطاحة بالحكم الوطني للرئيس أربينيز عام ١٩٥٤. وقد أقدم الحكم البديل الذي فرضته الولايات المتحدة على قمع الشعب ونفي المناضل ارنستو تشي غيفارا إلى المكسيك ... التقى هناك راوول كاسترو ثم شقيقه فيديل المنفيين من كوبا إلى المكسيك.. وقد وحّدهما الفكر الثوري والأممي في النضال لمناهضة الإمبريالية وسيطرتها وتحرير شعوب أميركا اللاتينية. فانتقل غيفارا مع فيديل كاسترو والثوار الكوبيين المنفيين في مركب "غرانما" إلى شاطئ في شرق كوبا ليواصلوا من جديد الثورة الكوبية بدءاً من جبال السييرا مايسترا. وقد كان لغيفارا دوراً بارزاً إلى جانب فيديل، القائد العام، طوال مسيرة هذه الثورة

ومن عام ١٩٥٦ حتى الوصول إلى العاصمة هافانا وانتصار الثورة في أول العام ١٩٥٩.

لقد رأى قادة الثورة ومعهم غيفارا أن الحملات الهجومية والتشويهية التي تشنّها أجهزة وأبواق العدو الإمبريالي تظهر ما لانتصار هذه الثورة من أهمية وقوة مثال على الصعيد الأميركي اللاتيني والأممي وأنها ترمز إلى إمكانية انتصار تلك الشعوب بوحدة نضالها. وإن التصدي الثوري الموحّد للعدوان العسكري الذي نظمته أجهزة المخابرات الأميركية في بلايا هيرون أواسط نيسان/ أبريل ١٩٦١، لإسقاط الثورة الكوبية قد أحبطه الشعب الكوبي بوحدته وقيادته الثورية ومنها غيفارا. ومنذ تلك الفترة لم تخرج من تفكير غيفارا قضية مواجهة الإمبريالية وعدوانيتها بالعمل لتلاقي وتضامن الشعوب ضد هذا العدو المشترك ولتحقيق مطامحها المشتركة في التحرر الوطني والاجتماعي.

بدأ غيفارا نشاطه في زيارة الجزائر واللقاء مع أحمد بن بلّه وزيارة مصر وغزة واللقاء مع جمال عبد الناصر وإلى لقاءات عديدة مع قادة بلدان أفريقية جنوبية منها على سبيل المثال غينيا – مالي- الكونغو – تنزانيا ثم أنغولا وغيرها، وكذلك في العلاقات الدولية الأوسع. وقد تجلّى هذا الطابع الأممي المعادي للإمبريالية في دور كوبا الثورة، وتضامنها مع نضال الشعوب وقضاياها. وفيما كان غيفارا يعمل في الوقت نفسه مع القادة الكوبيين وعلى رأسهم فيديل كاسترو لترسيخ أسس الثورة والدولة الكوبية شعر بالركون لقوة هذه الثورة وتوطد ركائز الدولة، فاتجّه إلى تحقيق فكره الأممي بتأجيج النضال الثوري لتحرير فقراء أميركا اللاتينية من نير الإمبريالية واضطهادها.

ولم يفضل غيفارا أن يستريح بعد جهوده الكبيرة ولم يجذبه البقاء في المواقع البارزة في الدولة فانتقل مع بعض رفاقه الثوريين إلى النضال التحرري الأممي في بوليفيا. وفي يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٧ استطاعت المخابرات المركزية للولايات المتحدة وأدواتها أن تقبض عليه وهو المفكر - المقاتل في موقع النضال الثوري في أحراج بوليفيا وأمرت باعدامه وذلك في يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ظناً من أسياد الإمبريالية والرجعيين أن تغييبه سيغيّب فكره ودوره وطموحات الشعوب ونضالها من أجل الحرية. فإذا بهذا المفكر الأممي المقاتل يتحول إلى رمز ثوري أممي كبير وإلى أيقونة لعشرات ومئات ملايين الناس، وتصبح ذكرى استشهاده بذاتها مظهراً لأممية راسخة تشمل الكثير من شعوب الأرض. ويصبح غيفارا بما تركه من فكر ودور وممارسة ثورية مثالاً ومرجعاً للشبيبة الطامحة إلى صنع مستقبل أفضل ومنارة لجميع أحرار العالم.



فريق « تقدُّم »

خليفة تركي الرشيد:
"صرخة بين الماضي والحاضر"



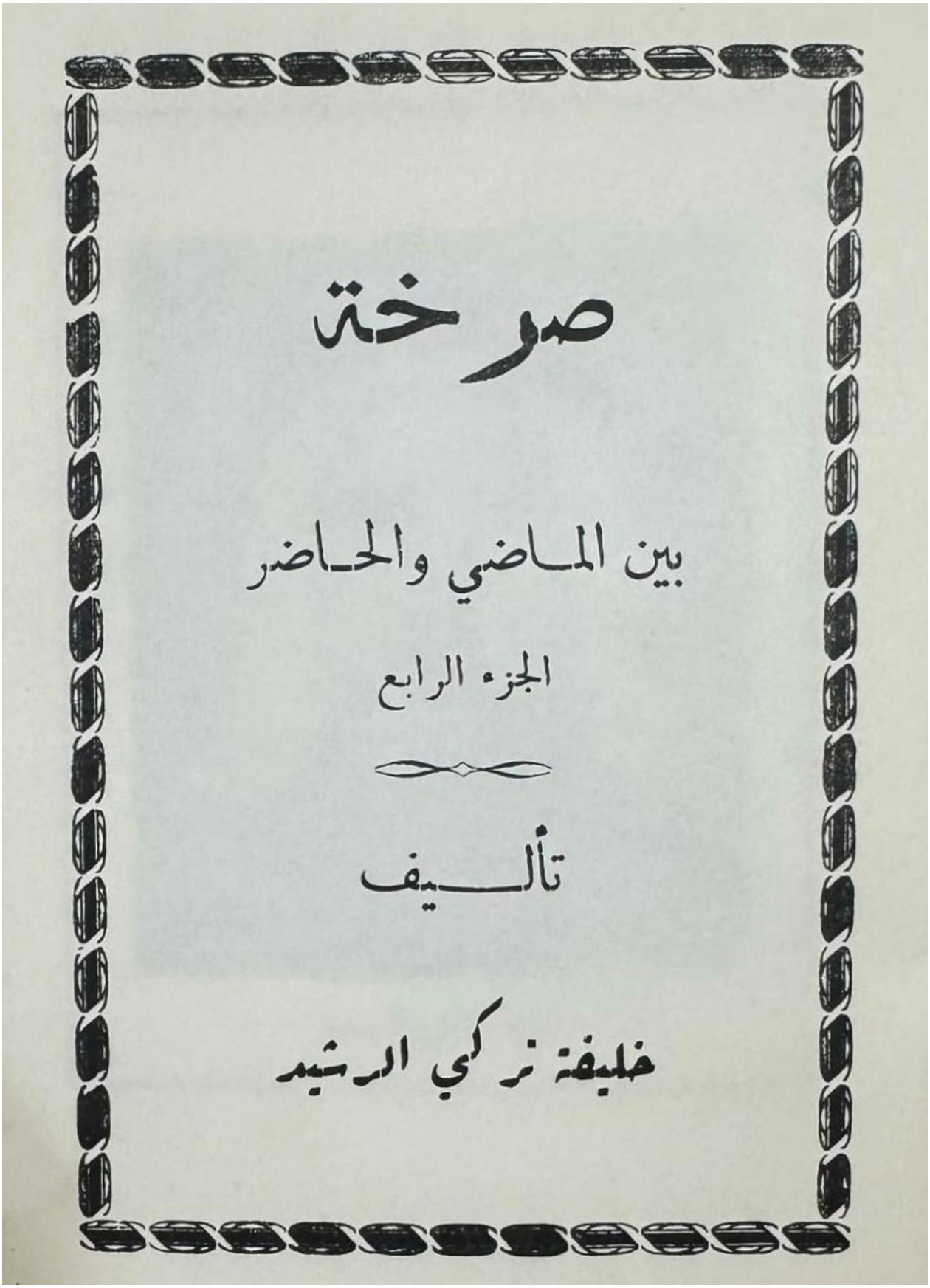
خليفة تركي الرشيد مواطن كويتي عانى ما عاناه من الظلم الطبقي قبل اكتشاف النفط عندما كان يعمل في البحر شأن معظم الكويتيين...وفي منتصف ستينيات القرن العشرين أصدر سلسلة كتيبات انتقادية للأوضاع الاجتماعية والتاريخية تحمل عنوان "صرخة بين الماضي والحاضر"، وتضمّنت في ثناياها بعض أبيات شعرية ذات مضمون طبقي، وبينها هذه الأبيات ذات الدلالة، التي نشرها في الجزء الرابع من سلسلة كتيباته، وحملت عنوان "ذول المرابين":

يا خوي لا تجزع اذا هم يقولون	.....	حنا صعاليك وهم باشوات
دعهم يسلوا النفس فالجو مشحون	.....	والارض يرجف جوفها قنبلات
لينين دوخ (عمهم) إبن سكسون	.....	وماركس للعامل (بدع) له حداة
الاشتراكية لهم شبه طاعون	.....	تفزع سليل الفلس ابن الذوات

هذا الذي رأسه به الجهل مخزون ..... احذر تغرك سكبته بالعباة

تلقاه يحلف بالنبي أخو هارون ..... أنه صديج الشعب بالنابيات

حنا نعرفه بالدنانير مجنون ..... ولا تهمه صرخة الجائعات



٧ أكتوبر ٢٠٢٣ ذكرى

طوفـــان الأقصى



تقدُّم
TAQADOOM

٩ أكتوبر ١٩٦٧ ذكرى استشهاد

إرنستو تشي جيفـــارا

THE ANNIVERSARY OF THE MARTYRDOM OF

ERNESTO CHE GUEVARA



تقدّم

TAQADOOM

١٠ أكتوبر ٢٠١٠ ذكرى تأسيس

اللقـــاء اليسـاري العربـــي

ALF



تقدُّم
TAQADOOM

١٥ أكتوبر ١٩٨٧ ذكرى اغتيال الزعيم البوركيني

توماس سانكارا "تشي غيفارا الأفريقي"

THE ANNIVERSARY OF THE ASSASSINATION OF BURKINABÈ LEADER THOMAS SANKARA, "THE AFRICAN CHE GUEVARA"



تقدّم
TAQADOOM

٢٨ أكتوبر ١٩٥٩ ذكرى رحيل

كاميلو سينفويغوس

ANNIVERSARY OF THE DEATH OF CAMILO CIENFUEGOS



تقدُّم

TAQADOOM

العالِم والطيَّار الأول

عباس بن فرناس



تقدُّم
TAQADOOM


الدمار لا يعني الانتصار
تقدّم
TAQADOOM